وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير – البيـــــض

معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

فرع : علوم إقتصاد

التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة بعنوان

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم إقتصاد

تخصص ""إقتصاد نقدي و بنكي""

استراتيجية ادارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات بازل2/3

من إعداد :

- مجاجي أمينة
- نواري شهرزاد

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د.	رئيس	المركز الجامعي نور البشير –البيض–
د. معروف الجيلالي	مشرف و مقرر	المركز الجامعي نور البشير –البيض–
د.	مناقشا	المركز الجامعي نور البشير –البيض–

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم و الحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة وساعدنا على إنهاء هذا البحث و الخروج به بهذه الصورة فالأمس القريب بدأنا مسيرتنا العلمية و نحن ننظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد فرأينا الاقتصاد البنكي هدف سامي و مغامرة عظيمة و غاية تستحق السير و تحمل العناء لأجلها

وان هذا البحث الذي نقدمه بذلنا مجهودا لجمعها و دراستها لتظهر لكم بهذا الشكل .

و إيمانا بمبدأ انه لا يشكر الله من لا يشكر الناس فانا نتوجه بالشكر الجزيل للدكتور" معروف جيلالي" الذي ساعدنا كثيرا في مسيرتنا لانجاز و كتابة هذا البحث ، كما نوجه الشكر لعائلاتنا فردا فردا الذين صبروا معنا و منحونا الدعم على جميع الأصعدة و كل الأصدقاء و الأحباب وكل شخص قدم لنا الدعم المادي أو المعنوي و في الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد و العفاف و الغنى وان يجعلنا هداة المهتدين .

- نواري شهرزاد.
- مجاجي أمينة.

الإهداء

إلى سيدنا و حبيبنا و شفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من تغنى الشعراء بذكراها وجعلت الجنة تحت قدماها أمي حفظها الله و رعاها

إلى صاحب القلب الكبير و ذو الوجه النظر أبي أدامه الله فخرا و اعتزازا لي

إلى إخوتي فاروق و محمد و ياسين و أيمن و فيصل

إلى من جمعتني بها الصدفة وأصبحت اعز صديقة أمينة

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة

وشكرا

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر المصرفية وعملية ادارتها ، باعتبار ادارة المخاطر لها دور اساسي في تعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الازمات المالية ، كما جاءت هذه الدراسة الاكتشاف واقع ادارة المخاطر بالنسبة للبنوك الجزائرية بصفة عامة وبنك القرض الشعبي الجزائري خاصة وذلك من خلال وضع اطار متكامل يساعد البنك على تطوير نظام ادارة المخاطر المالية التي تستند للمعايير التي جاءت بها مقررات بازل للرقابة المصرفية .

ولقد قمنا بدعم بحثنا هذا بدراسة تطبيقية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة البيض CPA من خلال الاشارة الى مختلف المخاطر التي يتعرض لها هذا البنك وكيفية ادارتها .

الكلمات المفتاحية :

ادارة البنوك ، مقرارات بازل , المخاطر المالية ، الإستراتيجية ،

Abstract :

This study aims to identify banking risks and their management process, considering that risk management has a fundamental role in maximizing bank returns and avoiding the occurrence of financial crises. The bank helps develop a financial risk management system that is based on the standards set out in the Basel Decisions on Banking Supervision.

We have supported our research with an applied study in the Algerian People's Loan Bank and the El-Beid Agency CPA by referring to the various risks that this bank is exposed to and how to manage them.

key words :

Bank management, Basel decisions, financial risks , stratigy .

قائمة المحتـــويات

العنـــــــــــاوين	الصفحة
البسملة	أ
الملخص	ب
كلمة شكر	ت
إهداء	ج
قائمة المحتويات	ح-خ
قائمة الأشكال	د
قائمة الجداول	د
المقدمة	5-1
الفصل الأول : إدارة المخاطر المالية	
تمهيد	7
المبحث الأول : أساسيات حول المخاطر	
المطلب الأول : تعريف المخاطر	8
الفرع الأول : عناصر إدارة المخاطر	9
الفرع الثاني : كيفية التعامل مع المخاطر	10
المطلب الثاني : أشكال المخاطر	11
الفرع الأول : إدارة المخاطر في مؤسسة اقتصادية	13
الفرع الثاني : أنواع المخاطر الاستراتيجية	14
المطلب الثالث : أسباب المخاطر	16
الفرع الأول : أسباب وإنعكاسات المخاطر	17
الفرع الثاني : مخاطر اعادة الاستثمار واسترداد الاموال	18
المبحث الثاني : مفهوم المخاطر المالية	
المطلب الأول : تعريف المخاطر المالية	19
الفرع الأول : مبادئ إدارة المخاطر المالية	20
الفرع الثاني : مهام إدارة المخاطر	21
المطلب الثاني : أصناف المخاطر المالية	21
الفرع الأول : أدوات المخاطر	24
الفرع الثاني : خطوات إدارة المخاطر	26
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على المخاطر المالية	28
الفرع الأول : العوامل الإدارية	28

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على سعر الفائدة	29
المبحث الثالث : استراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك	30
المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر المالية	30
الفرع الأول : تعريفها	30
الفرع الثاني : أهميتها	31
الفرع الثالث : أهدافها	31
المطلب الثاني : مهام وتقييم إدارة المخاطر المالية	32
الفرع الأول : العناصر الأساسية	33
الفرع الثاني : تصنيفات إدارة المخاطر	35
المطلب الثالث : آليات وآساليب مواجهة إدارة المخاطر المالية	35
الخلاصة	37
الفصل الثاني : مدى تأثير مقرارات بازل على البنك	
تمهيد	39
المبحث الأول : مقرارات بازل وتأثيرها على إدارة مخاطر البنوك	40
المطلب الأول : تعريف مقرارات بازل	40
المطلب الثاني : أهمية مقرارات بازل في إدارة مخاطر البنوك	44
المطلب الثالث : انعكاسات مقرارات بازل البنوك	45
المبحث الثاني : ماهية البنوك	47
المطلب الأول : تعريف البنوك وتطورها	47
المطلب الثاني : أهداف البنوك	49
المطلب الثالث : خصائص ووظائف البنوك	51
المبحث الثالث : دراسة حالة وكالة بنك الجزائر (القرض الشعبي CPA) البيـض	
المطلب الأول : عرض عام للبنك	54
الفرع الأول : الهيكل التنظيمي العام لوكالة البيض	55
الفرع الثاني : مصالح البنك	56
المطلب الثاني : إستراتيجية البنك في إدارة المخاطر	57
المطلب الثالث : مدى إلتزام البنك بتطبيق مقرارات بازل .	58
الخلاصة	60
الخاتمة	62
قائمة المراجع	67

قائمة الأشكال

و الجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المخاطر المصرفية	13
02	مسببات المخاطر (مخطط 1)	19
03	أدوات إدارة المخاطر	30
04	خطوات إدارة المخاطر	32
05	ركائز اتفاقية بازل الثانية	52

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها	18

المقدمة

مقدمة :

يعتبر القطاع البنكي بمثابة البنية الحيوية في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات و توزيعها العادل على الاستثمارات المختلفة على الصعيد المحلي و العالمي حيث أن التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين و خاصة من خلال استخدام وسائل الإعلام الآلي المتقدمة أدى إلى زيادة و تنوع الخدمات التي يقدمها كما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية في تسيير أصولها و خصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة وقد ازداد الاهتمام بإدارة المخاطر المالية خصوصا منذ السنوات القليلة الماضية و في أعقاب توالي الأزمات المالية و البنكية و التي كان أخرها أزمة الرهن العقاري 2008 و التي كانت أكثر الأزمات المالية و البنكية شدة حيث أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي و خصوصا على القطاعات المالية و البنكية و لهذا فقد كرست المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية كصندوق النقد الدولي البنك العالمي و بنك التسويات الدولية و مجموعة الدول العشر دراساتها في تتبع الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى هذه الأزمات لإيجاد حلول وقائية خاصة .

ففي عام 1974 قام محافظو البنوك المركزية لمجموع الدول العشر العظمى بتشكيل لجنة بازل للرقابة البنكية و ذلك تحت رعاية بنك التسويات الدولية وقد تكونت هذه اللجنة من ممثلي هيئات الرقابة البنكية و البنوك المركزية في كل من :بلجيكا، كندا ،فرنسا ،ألمانيا، ايطاليا ،اليابان ،لوكسمبورغ ،هولندا ،السويد ،سويسرا ،المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية ،و قد أرست اللجنة عددا من المبادئ تغطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة إدارة المخاطر وقد لعبت لجنة بازل للرقابة البنكية دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات وكانت اتفاقية بازل 1 هي البداية لذلك وقد بدأت هذه الاتفاقية بوضع حدود دنيا لرأس المال لتحقيق ما أسمته بكفاية رأس المال ثم جاء الإعداد لتعديل اتفاقية بازل 1 لإصدار الاتفاقية الجديدة بازل 2 ثم تليها بازل 3 .

حيث يلاحظ أن التشريع البنكي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل 1 من خلال اصدار التعليمة رقم 74/94 لكنه لم يساير بعد اتفاقية بازل 2 وذلك بسبب أن الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التطبيق النهائي المقرر ببداية بازل 2 و كذلك اتفاقية بازل 3 حيث تظهر درجة التأثير الكبيرة لمتطلبات لجنة بازل للرقابة البنكية على البنوك الجزائرية فبالرغم من الايجابيات التي تتيحها مقررات هذه اللجنة إلا انه بالتأكيد لهذه المقررات تأثير سلبي كبير خصوصا على العمل البنكي المحلي خصوصا إذا كان يتميز بنقائص عديدة في جانبه التمويلي بشكل رئيسي وله صعوبة في إدارة مخاطره المالية .

طرح الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤل الرئيسي الأتي والذي سوف نحاول الإجابة عنه من خلال بحثنا هذا:

- ما مدى تأثير مخرجات لجان بازل في استراتيجية إدارة المخاطر المالية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بإدارة المخاطر المالية ؟
- ما مفهوم لجنة بازل للرقابة المصرفية و في ما تتمثل أهدافها ؟
- ما هو واقع إدارة المخاطر في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالبيض ؟
- ما مدى تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير لجنة بازل 2 و3 ؟

الفرضيات :

- إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات و التقنيات التي من شانها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك .
- لجنة بازل للرقابة المصرفية هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية بهدف مراقبة الأعمال المصرفية و الإشراف عليها .
- بغية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات لجنة بازل 2 و 3 قام المشرع الجزائري بسن العديد من القوانين لتسهيل تطبيقها .
- بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالبيض يطبق بالفعل مقررات بازل 2 و 3.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حضت به إدارة المخاطر المالية خاصة بعد تعدد المخاطر و تنوعها فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المالية و تطويرها من أهم السبل لتعظيم فوائد البنوك و تجنب حدوث الأزمات المالية فجاءت لجنة بازل للرقابة و الإشراف المصرفي لتضع معيارا موحدا لكفاية رأس المال من شانه أن يزيد فعالية و نجاعة إدارة المخاطر المالية .

أهداف البحث:

أما عن أهداف البحث فلقد كانت كالتالي:

- التعرف على المخاطر المالية و عملية إدارة هذه المخاطر.
- إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي .
- التعرف على أساليب قياس المخاطر المالية التي جاءت بها مقررات بازل الثانية .
- اكتشاف واقع إدارة المخاطر المالية في الجزائر.
- توضيح واقع مقررات بازل **2 و 3** في الجهاز المصرفي الجزائري.

منهج البحث :

تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي حيث يبرز هذا المنهج في توضيح الإطار النظري لبازل و تفعيل مناهجها في تقييم المخاطر المالية كما اعتمدنا أيضا أسلوب دراسة تطبيقية في بنك حيث استوحينا الأسئلة من الجانب النظري للدراسة بغية معرفة كيفية اتخاذ القرارات المالية في البنوك التجارية .

أسباب اختيار البحث :

- إن اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع الأهمية الكبرى التي تتميز بها إدارة المخاطر المالية كأداة فعالة للتخفيض من الخسائر التي تتحملها البنوك .
- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن و تزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم
- ومن الأسباب أيضا موافقة موضوع إدارة المخاطر البنكية لتخصصنا في البنوك .

صعوبات البحث :

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة مايلي :

- قلة توفر المعلومات حول الموضوع في الجانب التطبيقي خاصة الكمية .
- نقص المراجع المتعلقة بالموضع على مستوى المكتبة الجامعية ومكتبات الولاية .
- عدم التعاون الجدي لبعض المسئولين و الموظفين في الوكالة البنكية عينة الدراسة .

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى : لصاحبتها حياة نجار وهي عبارة عن أطروحة دكتورا بعنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية قدمتها صاحبتها لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف 1 2013/ 2014 ولقد توصلت إلى ما يلي :

- افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاط السوق مخاط السيولة و المخاطر التشغيلية .
- عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنوك العمومية بالرغم من أنها تعبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل 2 و الدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 02 -03 المتعلق بالرقابة الداخلية وتعويضه بالنظام 08 -11 في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية و شمولا .

الدراسة الثانية : لصاحبها سليمان ناصر وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 06 سنة 2006 بعنوان النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل وقد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى مضمون اتفاقيات بازل و المعايير التي تضمنتها و كذا تأثيرها على النظام المصرفي الجزائري ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن :

الجزائر لم تساير هذه التطورات العالمية بالشكل المناسب كما فعلت الكثير من دول العالم ولم تسع إلى تطبيق معايير لجنة بازل على نظامها المصرفي إما بعدم احترام الآجال المحددة عالميا أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة منها تلك الموضحة لكيفيات التطبيق وهذا بالرغم من أهمية هذه المعايير على المستوى الدولي .

خطة البحث :

وعلى هذا الأساس قسمنا بحثنا إلى فصلين هما كالتالي :

الفصل الأول : إدارة المخاطر المالية .

الفصل الثاني : مدى إلتزام البنك بمقررات بازل في إدارة المخاطر المالية .

الفصل الأول :

إدارة المخاطر المالية

تمهيد :

تتضمن إدارة المخاطر المالية تحليل المخاطر وتقديرها بناءً على بيانات الماضي والتوقعات المستقبلية، وتطوير استراتيجيات للتعامل مع تلك المخاطر. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات استخدام الأدوات المالية المشتقة، مثل خيارات الشراء وبيع العقود الآجلة، وتوزيع المخاطر بين مختلف الأصول، وإقامة حواجز للحماية من التقلبات السعرية، وتأمين الشركات.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تمهيد إدارة المخاطر المالية التركيز على تطوير سياسات وإجراءات داخل المؤسسة للتعامل مع المخاطر المالية وتخصيص موارد لتنفيذ تلك السياسات .

- **المبحث الأول : أساسيات حول المخاطر**
- **المطلب الأول : تعريف المخاطر**

هناك عدة تعريفات أعطيت للخطر تبعا للخسارة التي تترتب عنه سواء كانت مادية أو معنوية أو معا .

ا _لغة :هو الهلاك و الإشراف[1]

ب _اصطلاحا هناك عدة تعريفات منها :

- الخطر هو الخوف من تجاوز الخسائر المادية الخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ.
- احتمال وقوع خسائر مادية في الثروة أو الدخل نتيجة وقوع حادث معين طارئ .
- وجود خسائر مادية بما يعرض الدخل أو الثروة للخسائر الكلية أو الجزئية ومنه فالخسارة المالية هي أساس التامين .

ج_ المفهوم الاقتصادي :يعرف الخطر على انه توقع اختلافات في العائد بين المخطط و المطلوب و المتوقع حدوثه .[2]

يعرف كذلك على انه احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع .[3]

[1]- الإمام محمد ابن أبو بكر الرازي ،مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983

[2]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،مبادئ التامين ،دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،ص05

[3]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر و التامين ،ط 1 ،دار الحامد، عمان ،الأردن 2007،ص22

- **الفرع الأول : عناصر إدارة المخاطر**

يجب قبل البدء بوضع حل عملي وخطة استراتيجية جيدة وحكيمة خاصة بإدارة المخاطر، أن نبدأ بتحليل المخاطر وتقييمها للربط بين احتمالية حدوث هذه المخاطر والتأثير الذي ينتج عن حدوثها، وكيفية التحكم فيها وتقليل تأثيرها في حالة كان هذا التأثير سيئاً، وتشمل إدارة عناصر إدارة المخاطر التالي[1]:

تحديد المخاطر :

يوجد الكثير من الاستراتيجيات التي يتم إتباعها في تحديد المخاطر، وهذه الاستراتيجيات تختلف تبعاً لكل شركة أو تبعاً للأشخاص الذين يقومون باستخدامها، ومن الأساليب التي يُمكن استخدامها في تحديد المخاطر الآتي:

- **العصف الذهني.**
- **التحليل الخاص بالسلامة الوظيفية.**
- **السيناريو المتبع في تحقيق الهدف.**
- **السجل الخاص بالمخاطر السابقة.**
- **الجولات الميدانية.**
- **سؤال الخبراء.**

تقييم المخاطر وترتيبها :

يصبح لدينا بعد تحديد المخاطر عدد كبير منها وقد يكون من المستحيل أن نتعامل معها جميعاً في وقت واحد، لذا يجب القيام بتقييم هذه المخاطر وترتيبها لدرجات ومن ثم يُمكن التعامل مع المخاطر الأشد خطورة أولاً.

[1]- "إدارة المخاطر: منهجية وتطبيقات"، تأليف: أحمد بن عمارة. ص 25 .

- **الفرع الثاني : كيفية التعامل مع المخاطر**

تتمثل هذه الخطوة في التعرف على الآلية التي سوف نقوم باستخدامها في التعامل مع المخاطر، وذلك بهدف أن نقوم بالتأثير على التأثير الخاص بالمخاطر، إذ أن الأساليب المستخدمة في التعامل مع المخاطر ستختلف باختلاف نوع التأثير على النحو التالي:

أولًا: إدارة مخاطر ذات تأثير سلبي[1]

- **تجنب المخاطرة.**
- **نقل المخاطر إلى طرف ثالث.**
- **التخفيف من حدة المخاطر.**

ثانيًا: إدارة مخاطر ذات تأثير إيجابي

- **استغلال الفرصة.**
- **مشاركة الفرصة.**
- **تعزيز الأثر الخاص بالفرصة.**

[1]- "إدارة المخاطر في الشركات"، تأليف: عبد الوهاب عبد الله.ص 17 .

- **المطلب الثاني : أشكال المخاطر**

توجد عدة أشكال للمخاطر أهمها ما يلي[1] :

المخاطر الإستراتيجية : وهي مجموع التغيرات التي تحدث فجأة في السوق و تؤثر على أداء عملك ، مثل ظهور منافس جديد في السوق وتتغير في نسب الطلب من العملاء و التغيرات التكنولوجية المتلاحقة ، أو ارتفاع تكاليف المواد الخام ، أو أي تغييرات كبيرة أخرى

المخاطر القانونية : تتغير القوانين باستمرار لذلك قد تواجه في المستقبل خطر ظهور قوانين إضافية ، ومع نمو شركتك قد تضطر إلى الالتزام باللوائح الجديدة التي لم تكن تنطبق عليك من قبل ، على سبيل المثال إدخال تشريعات الصحة و السلامة الجديدة .

المخاطر التشغيلية : يقصد بها إمكانية حدوث تعطل غير متوقع في العمليات اليومية لشركتك قد يكون عطلا فنيا مثل تعطل احد المعدات و قد يحدث الخطر التشغيلي عموما بسبب الأشخاص أو العمليات التقنية في بعض الأحيان قد تحدث مخاطر تشغيلية خارجة عن سيطرتك مثل انقطاع شامل في الطاقة الكهربائية .

المخاطر المالية : تشير المخاطر المالية إلى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال مثل القروض و التغير في أسعار العملات الفوائد العالية على الأموال المقترضة السرقة ...الخ وهي مخاطر يسهل التنبؤ بها وقياسها كميا (قياس الخسائر الناتجة عنها)لذا فهي أخطار قابلة للتامين[2] .

[1]- كتاب "Principles of Risk Management and Insurance" بواسطة George E. Rejda و Michael McNamara: يعتبر هذا الكتاب مرجعاً مهماً في مجال إدارة المخاطر والتأمين، حيث يشرح المفاهيم الأساسية والنظريات والأدوات المستخدمة في تحليل وتقدير المخاطر.

[2]- الموقع الرسمي لمنظمة ISO (International Organization for Standardization): تنشر ISO مجموعة من المعايير المتعلقة بإدارة المخاطر، مثل المعيار ISO 31000 الذي يوفر إطار عام لإدارة المخاطر في جميع أنواع المنظمات.

1

الشكل رقم (01-01): أنواع المخاطر المصرفية

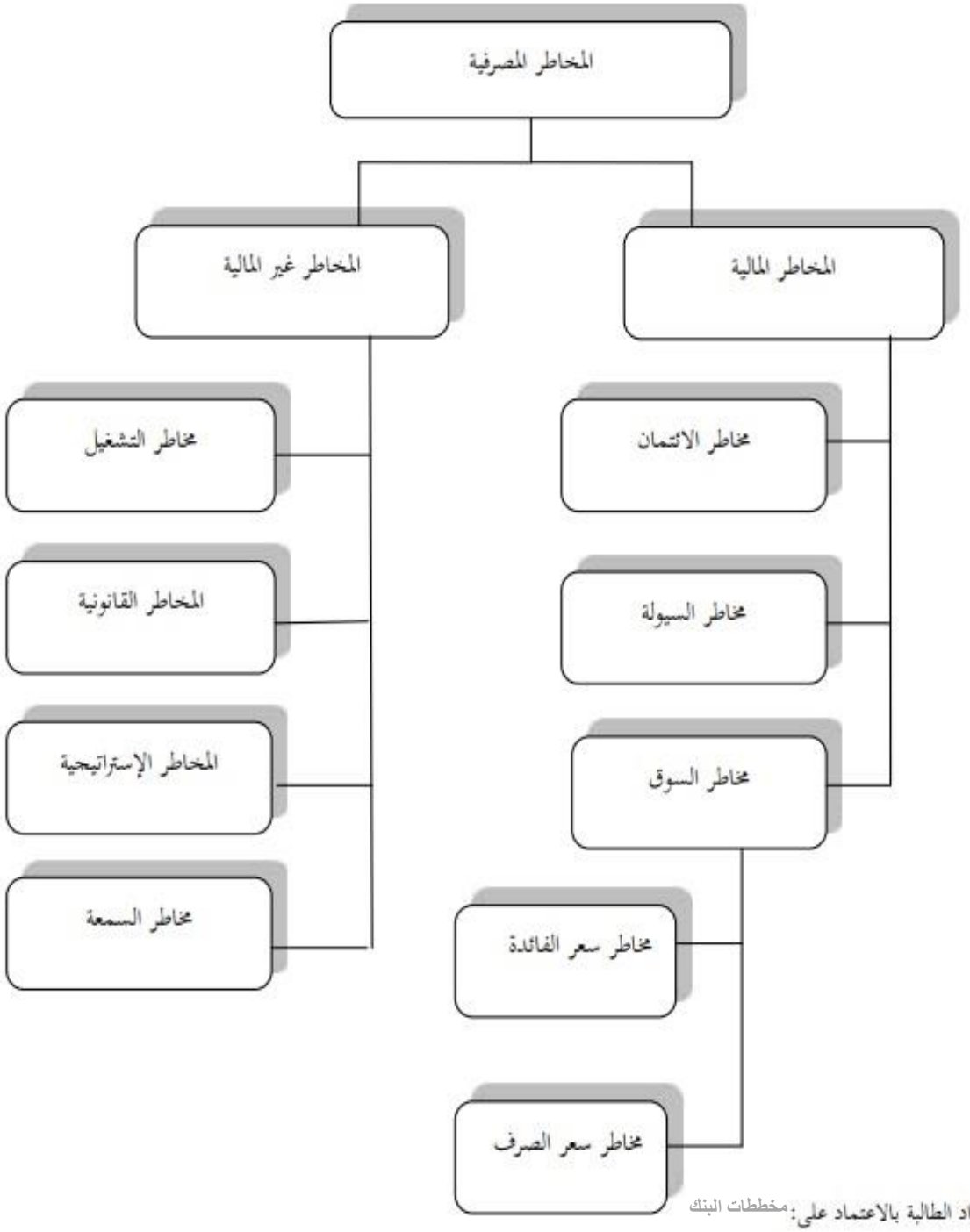

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مخططات البنك

[1]- - شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012.

- **الفرع الأول : إدارة المخاطر في مؤسسة إقتصادية**

إدارة المخاطر في مؤسسة اقتصادية تشير إلى العمليات والإجراءات التي تتبعها المؤسسة لتحديد وتقييم وتحكم في المخاطر التي تواجهها في سياق أعمالها. تهدف إدارة المخاطر إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف وتقليل المخاطر وحماية القيمة للمؤسسة. [1]

تشمل إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية عدة خطوات وممارسات، بما في ذلك:

1. **تحليل المخاطر**: يتم تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على أهدافها وعملياتها. يشمل ذلك تحليل المخاطر الفردية وتحديد مدى تأثيرها واحتمالية حدوثها.

2. **تقييم المخاطر**: يتم تقييم المخاطر المحددة من حيث مدى تأثيرها واحتمالية حدوثها وقابلية التحمل لها. يستند التقييم إلى البيانات المتاحة والمعرفة المتخصصة لتحديد أولويات المخاطر وتحديد التدابير المناسبة للتعامل معها[2].

3. **تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر**: بناءً على التحليل والتقييم، يتم تطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر. تشمل هذه الاستراتيجيات تحديد التدابير الوقائية للحد من المخاطر وتحديد الاستجابات الطارئة في حالة حدوث المخاطر.

4. **التنفيذ والمراقبة**: يتم تنفيذ الاستراتيجيات المحددة ومراقبة فعالية تنفيذها. يجب توفير نظام لرصد وتقييم المخاطر المستمر وتحديث الاستراتيجيات عند الضرورة.

5. **التواصل والتوعية**: ينبغي أن تشمل إدارة المخاطر تواصل فعال وتوعية لجميع أفراد المؤسسة بالمخاطر المحتملة ودورهم في التعامل معها. يجب توفير التدريب والتوجيه للموظفين لزيادة الوعي بالمخاطر وتنمية مهارات إدارة المخاطر.

[1]- حمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006.
[2]- 1شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012 ،ص: 327.

باختصار، إدارة المخاطر في مؤسسة اقتصادية تتطلب الاستراتيجية والتخطيط والتنفيذ الفعال لتحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف وتقليل المخاطر وحماية القيمة للمؤسسة.[1]

- **الفرع الثاني : أنواع المخاطر الإستراتيجية**

أنواع المخاطر الاستراتيجية يُوجد أنواع من المخاطر الاستراتيجيّة التي تخص عملية التخطيط الاستراتيجيّ، والتي تُعدّ الأكثر أهمية لنمو المؤسسة، وفيما يأتي ذكرها:[2]

مخاطر الحكومة

يُعد النوع الأول من المخاطر الاستراتيجية الحكومية أساسيًا لجميع الوظائف التنظيمية الأساسية في المؤسسات الاقتصادية. يعتمد استقرار وسيادة الحكومة على إنشاء نظام قوي يحمي ويدعم أنظمة المؤسسات.

تلعب الحكومة دورًا هامًا في توفير بيئة مناسبة ومستقرة للأعمال التجارية والاستثمارات. تهدف السياسات والتشريعات الحكومية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الثقة في الأعمال التجارية. تساعد الحكومة على تحديد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات وتعزيز التحكم في المتغيرات الاقتصادية والقوانين التنظيمية[3].

بوجود حكومة قوية ومؤسساتية، يمكن للمنظمات أن تتخذ قرارات ذكية وتوجه الشركة نحو مستقبل مشرق. تتيح الحكومة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفر الدعم والحماية للمؤسسات للنمو والتنمية المستدامة. تعمل الحكومة كشريك استراتيجي للقطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز الثقة في السوق[4].

---

[1]- بوقرة رابح و حسين بلعجوز، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص: 02.

[2]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003 ،ص: 239.

[3]- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف،21/ 20اكتوبر،2009 ،ص: 04.

[4]- "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية: المفاهيم والتطبيقات"، تأليف: د. علي الجفالي ود. عبدالمحسن العتيبي.

مخاطر التشغيل :

تُعتبر مخاطر التشغيل أحد العوامل المحركة لأداء المؤسسة وتحقيق النتائج المطلوبة. تعتمد كفاءة وفاعلية التشغيل على تنفيذ الإجراءات والعمليات بطريقة فعالة ومؤتمتة. ومع ذلك، فإن وجود نقاط ضعف في العمليات التشغيلية يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وضياع الجهد والوقت.

بعض نقاط الضعف التشغيلية التي قد تحدث تشمل:

1. وجود عيوب في الأنشطة اليومية: يمكن أن تنشأ مشاكل في التنظيم والتنفيذ الصحيح للأنشطة اليومية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العيوب وتكرار الأخطاء.
2. ضياع الجهد والوقت: قد يحدث ضياع للجهد والوقت بين خطوات العمل، سواء بسبب نقص التنظيم وتعيين المسؤوليات أو بسبب طرق العمل غير الفعالة.
3. نقص التواصل والتنسيق: قد يحدث نقص في التواصل والتنسيق بين فرق العمل والإدارة، مما يؤثر على استجابة العمليات وتنفيذها بشكل سلس وفعال[1].
4. قلة التدريب والتطوير: قد يؤثر نقص التدريب والتطوير على كفاءة الموظفين وقدرتهم على تنفيذ العمليات بشكل صحيح وفعال.

من أجل التعامل مع مخاطر التشغيل، ينبغي أن تولي المؤسسات الاهتمام الكافي لتحسين عملياتها وزيادة كفاءتها. يمكن ذلك من خلال تحليل العمليات[2] وتحديد النقاط الضعيفة وتطبيق تحسينات وتحديثات لتحقيق فعالية أكبر وتقليل الهدر والعيوب في الأنشطة اليومية. كما يجب توفير التدريب المستمر وتطوير الموظفين لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم في تنفيذ العمليات بشكل فعال.

[1]- حمد قارون، مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف1 ،الجزائر، 2013/2012 ،ص: 16.

[2]- ↑ Kezia Farnham (21/10/2021)، 9" أمثلة للمخاطر الإستراتيجية وكيفية التعامل معها بنجاح" ، Diligent ، تم استرجاعه في 2022/1/16. تم تحريره.

ويمكننا تلخيص أهم أنواع المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك والمؤشرات المستخدمة في قياسها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (01-01): أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	–الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 239.

- **المطلب الثالث : أسباب المخاطر .**

تعرف مسببات الخطر بأنها مجموعة من الظواهر التي تؤدي إلى زيادة أو خفض احتمالات تحقق الخطر أو زيادة أو خفض شدة الخسارة المترتبة على تحققه أو كلاهما معا بمعنى أن مسببات الخطر أو العوامل المساعدة له قد يقتصر تأثيرها على احتمالات أو فرص وقوع الخسارة وقد يقتصر تأثيرها على قيمة الخسارة أو شدتها وقد تؤثر هذه المسببات على احتمال حدوث الخسارة و شدتها معا في نفس الوقت[1] .

و المخطط التالي يعرض بعضها :

[1]- معهد المخاطر المالية (Global Association of Risk Professionals - GARP): يقدم هذا المعهد مجموعة من المصادر التعليمية والمعلومات حول إدارة المخاطر وتحليلها في مجالات مثل المالية والاستثمارات والتأمين.

المخطط 1 : مسببات المخاطر

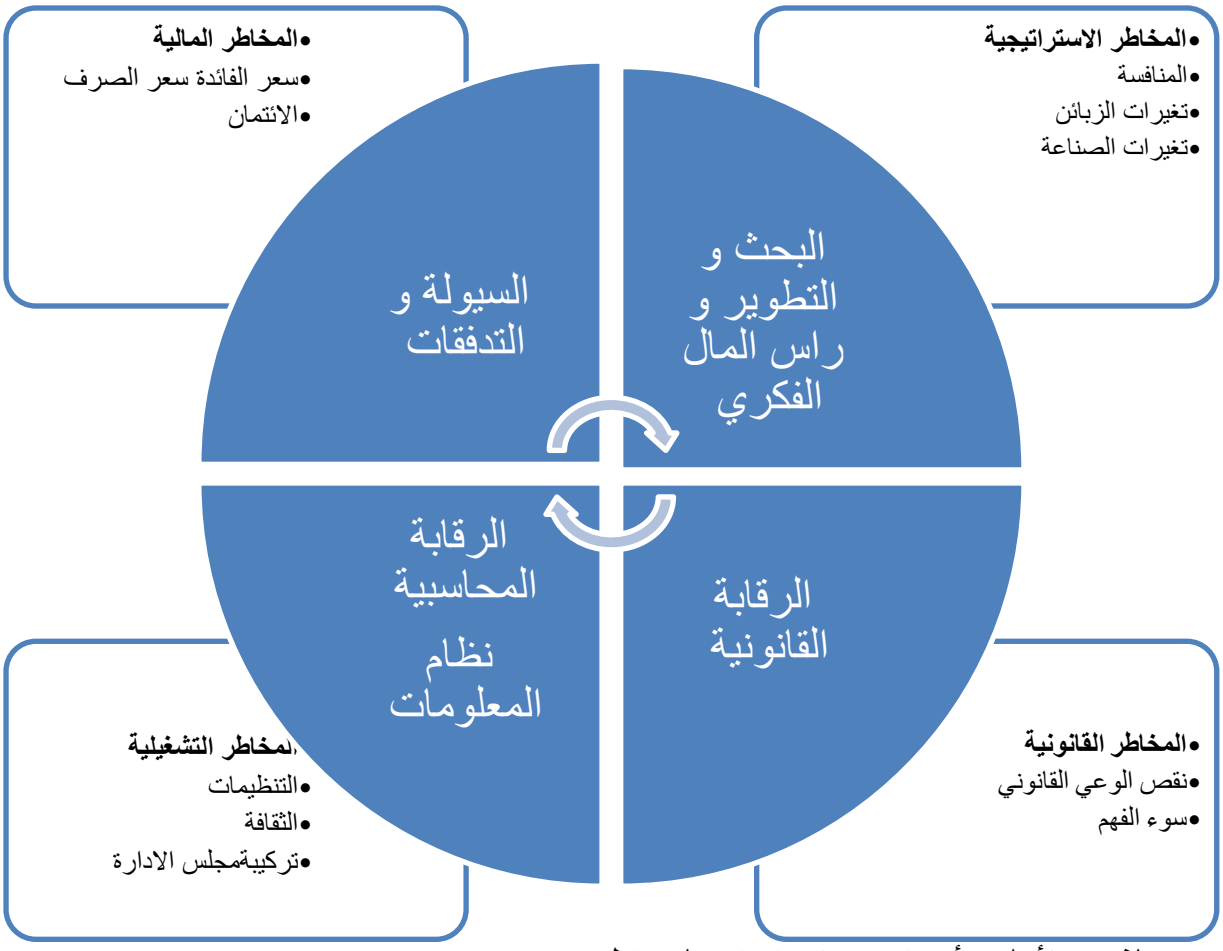

- **الفرع الأول : أسباب و إنعكاسات المخاطر**

يجب ان تقيم البنوك والمؤسسات المالية انظمة خاصة بتقدير وتحليل هذا الاخير مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض ارتقاب المخاطر من مختلف الانواع التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات لا سيما المخاطر المرتبطة بالقروض ، بالسوق ، بمعدلات سعر الفائدة ، بالسيولة والتسوية .

فرغم المجهودات المبذولة لتعزيز فعالية نظام المراقبة فقط تسنى لبنك الجزائر في اطار مهامه الخاصة بان يلاحظ مخالفات الاحكام القانونية .

وقد اهتمت لجنه بازل الاولى بإدارة المخاطر المصرفية من خلال تحديد حد ادنى لمعدل كفاية الراس المال كما اضافت ادراج مخاطر الائتمان واضافت بازل 2 مخاطر التشغيل ومخاطر السوق وادرجت بازل 3 مخاطر الرافعة المالية والتسنيد وخاطر التوريق . والهدف من وراء هذه الدراسة

تحديد واقع التطبيق ونظرا لأهمية المتطلبات بازل في اداره المخاطر المالية فان النظام المصري في الجزائري من خلال دور البنوك المركزي لاتفاقيات بازل وانعكاسات ذلك على موضوع اداره المخاطر من خلال دور البنك المركزي في تطبيق مقررات بالرغم من تسجيل تحسن نسبي في بعض مؤشرات المالية في البنوك الجزائرية .[1]

الفرع الثاني : مخاطر اعادة الاستثمار واسترداد الاموال

تنشا مخاطر اعادة الاستثمار او استرداد الاموال عندما تؤدي اسعار الفائدة عند استحقاق الاستثمار (او اجال استحقاق الديون) الى اعادة استثمار الاموال (أو إعادة تمويلها) بأسعار السوق الخيالية التي تكون اسوء من التوقعات او المتوقعة

ان عدم القدرة على توقع معدل التثبيت بشكل مؤكد له القدرة على تأثير الربحية الإجمالية للاستثمار او المشروع على سبيل المثال يتعرض للمستثمر في سوق المال قصير الاجل لاحتمال انخفاض سعر الفائدة عندما تنضج الحيازات الحالية .

مخاطر الاساس :

مخاطر الأساسية المخاطر المتمثلة في ان التحوط مثل العقود مشتقات لا تتحرك بالاتجاه او الحجم لتعويض التعرض الاساسي وهو مصدر قلق عندما يكون هناك عدم تطابق قد تحدث مخاطر الاساس عند استخدام احد المنتجات التحوط كغطاء وكيل للتعرض الاساسي ربما لان التحوط مناسب مكلف او من المستحيل للعثور عليه .

يمكن ان يحدث هذا مع بعض العقود الآجلة على سبيل المثال حيث يسمح بتقلبات سعر القصوى اليومية.

في حاله تحرك كبير في سوق خلال يوم قد تصل بعض اسعار العقود لأجل الى حدودها وتمنحهم من تحريك تغيير كامل في سعر خلال يوم وذلك ما يسبب في مخاطر مالية .

[1] - ناصر سليمان ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الاول حول المنظومة و التحولات الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ايام 14و15 ديسمبر ، 2004, ص11 .

مخاطر العملة :

تنشأ مخاطر العملة من خلال معاملات وصرف ومخاطر الاقتصادية .

قد تنشا مخاطر العملة ايضا من المعاملات القائمة على سلع الأساسية حيث يتم تحديد اسعار السلع وتداولها بعمله اخرى .

- **المبحث الثاني : مفهوم المخاطر المالية**
- **المطلب الأول : تعريف المخاطر المالية**

المخاطر المالية او (Financial Risk)[1] هي المخاطر المحتملة المتمثلة في أن الشركة لن تكون قادرة على سداد جميع الأموال التي تدين بها لدائنيها. ونتيجة لذلك، يخسر المستثمر أمواله المستثمرة. كلما زادت الديون على الشركة، زادت المخاطر المالية المحتملة لعدم الوفاء بالالتزامات.

إذا كنت مهتم بالاستثمار والتداول يجب أن تكون على دراية بالمخاطر المحتملة. لا تقتصر عواقب المخاطر المالية المرتبطة بالنتائج المالية للشركة على الخسائر المالية فقط، وإنّما على إفلاس الشركة أيضاً.

يمكن أن تحدث لأسباب مختلفة:

- إدارة غير كافية.
- ارتفاع الديون.
- التغييرات في أسعار الصرف أو أسعار الفائدة.
- معاملات السوق أو الاستثمارات بدرجة عالية من الضعف.
- نقص المعلومات لاتخاذ القرار.

[1]- كتاب "Financial Risk Management: Models, History, and Institutions" بواسطة Allan M. Malz: يستكشف هذا الكتاب مفهوم المخاطر المالية ويقدم نماذج وأدوات لتحليل وإدارة هذه المخاطر في المؤسسات المالية.

يجب أن يؤخذ الركود المالي المحتمل في الاعتبار في لحظة اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في عمل معين أم لا. هناك العديد من الأدوات المتاحة لتحديد مدى خطورة الاستثمار في شركة معينة:

1. **التحليل الأساسي** هو طريقة لحساب قيمة الشركة عن طريق تحليل جميع الجوانب عموماً، مثل أرباحها وأصولها وما إلى ذلك[1].
2. **التحليل الفني** هو تحليل أسعار أسهم الشركة وأحجام التداول.
3. **التحليل الكمي** هو طريقة لتحديد مخاطر معينة باستخدام الرياضيات والإحصاء.

- **الفرع الأول : مبادئ إدارة المخاطر المالية**

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية[2]

1. أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري
2. وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛
3. تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
4. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
5. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛
6. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك، فعال وكفء؛

[1]- كتاب "Risk Management and Financial Institutions" بواسطة John C. Hull: يتناول هذا الكتاب مفهوم المخاطر المالية وأدوات تحليلها وإدارتها في سياق المؤسسات المالية.

[2]- براس محمد عباس العامري و صلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ، العدد21 ،الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012 ،ص ص: 179، 1

- **الفرع الثاني: مهام إدارة المخاطر**

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي[1] :

1- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة؛

2- .التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛

3- .بناء الوعي الثقافي داخل البنك، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر؛

4- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي؛

5- .تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى؛

6- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة؛

7- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

- **المطلب الثاني : أصناف المخاطر المالية**

كما ذكرنا، هناك طرق مختلفة لتصنيف المخاطر المالية، وقد تختلف تعريفاتها بشكل كبير حسب السياق. تقدم هذه المقالة نبذة مختصرة عن مخاطر الاستثمار والمخاطر التشغيلية ومخاطر الامتثال والمخاطر النظامية[2].

تتمثل أبرز أصناف المخاطر المالية في الأنواع التالية:

[1]- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق، ص: 37 ،38.

[2]- مجلة Journal of Risk: تعتبر هذه المجلة منصة لنشر الأبحاث والمقالات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر المالية، وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع المرتبطة بهذا المجال.

- **المخاطر السياسية**

دائما ما نسمع عن تأثير السياسة على الاقتصاد والعكس صحيح، وهنا يمكن التأكيد على أن القرارات والأوضاع السياسية في الدول قد تؤثر على المؤسسة وأنشطتها، حيث أن الإجراءات السياسية قد تؤدي إلى خسائر ومخاطر مالية للأفراد والمؤسسات.

- **مخاطر قانونية**

وهي تحدث نتيجة تطبيق قانون أو تغيير نظام قانوني، وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر مالية في الشركات العاملة في قطاع معين.

- **مخاطر السوق**

وتشمل هذه المخاطر التقلبات في حركة الأسواق المالية بسبب عدم السيطرة على أسعار السلع، بجانب تباين أسعار الأسهم والفائدة، والتغير المستمر في أسعار العملات والصرف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أن تفقد الأنشطة والاستثمارات قيمتها، فتغير أسعار الفائدة والعملات سيؤدي إلى زيادة التكاليف والفوائد التي يتعين سدادها للبنك.

كما أن هناك عدة مخاطر تخص السلع الأساسية والمواد الخام، وهي دائما ما تواجه الشركات التي تعتمد في أنشطتها على إنتاج أو معالجة السلع والمواد الخام، وذلك بسبب التباين في أسعار هذه المواد، وهو ما يحدث لمصنعي السيارات على سبيل المثال.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من من السلع يتحكم في سعرها عنصر الصرف الأجنبي مثل الذهب والنفط[1].

[1]- كتاب "The Essentials of Risk Management" بواسطة Michel Crouhy و Dan Galai و Robert Mark: يعرض هذا الكتاب مفهوم المخاطر المالية والمبادئ الأساسية لإدارة المخاطر في المجال المالي.

- **مخاطر السيولة المالية**

وهو يعني العجز عن توفير السيولة المالية اللازمة لسداد الديون المستحقة، أو توفير المال اللازم لتغطية التكاليف، وقد يكون نتيجة حالة ركود السوق المالي، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بالاستثمارات، ولذلك يتم بيعها بمقابل أقل من قيمته الحقيقية، أي أنه يعني عدم القدرة على الحصول على مشترين بسبب نقص السيولة في السوق، مثل بيع السلع والأوراق المالية أو عقارات بسعر أقل من قيمتها[1].

- **مخاطر التشغيل**

وهي تعني الخسائر المالية الناتجة عن العنصر البشري مثل العاملين والموظفين، وقد تكون أيضًا بسبب بعض الأخطاء التقنية أو المهنية أو قصور في الأنظمة الرقمية، أو تلف أحد الأصول المهمة وهو ما يؤثر بالسلب على رأس المال والمركز المالي للمؤسسة، أو بعض العوامل الخارجية الأخرى، مثل أخطاء الطباعة على سبيل المثال.

- **مخاطر الأعمال**

وهو نوع من الأساليب التي تقوم به المؤسسات نفسها من أجل زيادة الأرباح، مثل تحمل تكاليف عالية من أجل الترويج والتسويق لمنتج أو خدمة جديدة.

- **مخاطر الائتمان**

وهي تعني عجز طرف ما عن سداد الدين والمدفوعات، أو الوفاء ببعض الالتزامات المستحقة المنصوص عليها في العقد المبرم بين الطرفين، وهو مما يؤدي إلى خسائر مالية.

[1]- موقع Investopedia: يقدم موقع Investopedia مقالات وموارد تعليمية حول المخاطر المالية ومفاهيمها الأساسية. يمكنك العثور على تعاريف وشروحات للمصطلحات المالية المختلفة والمفاهيم المرتبطة بها.

- **الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر**

يمكن تصنيف تقنيات أو أساليب إدارة المخاطر المصرفية إلى منهجين رئيسيين هما[1]:

أولا: التحكم في المخاطر:

يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها المنظمة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر و مجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين[2]

ثانيا: تمويل المخاطر:

يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ، ويأخذ تمويل المخاطر 3بالدرجة أساسية شكلين هما :

1- **التحوط** : وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات العقود الآجلة وعقود المقايضة. المختلفة أو عقود تجارية لشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية الأربعة وهي: عقود الخيار، العقود المستقبلية.

2- **التحويل** : وهي من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

ويمكن تلخيص أدوات إدارة المخاطر المالية في المخطط التالي:

[1]- طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص: 52.
[2]- طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص: 52.

الشكل رقم (01-02): أدوات إدارة المخاطر

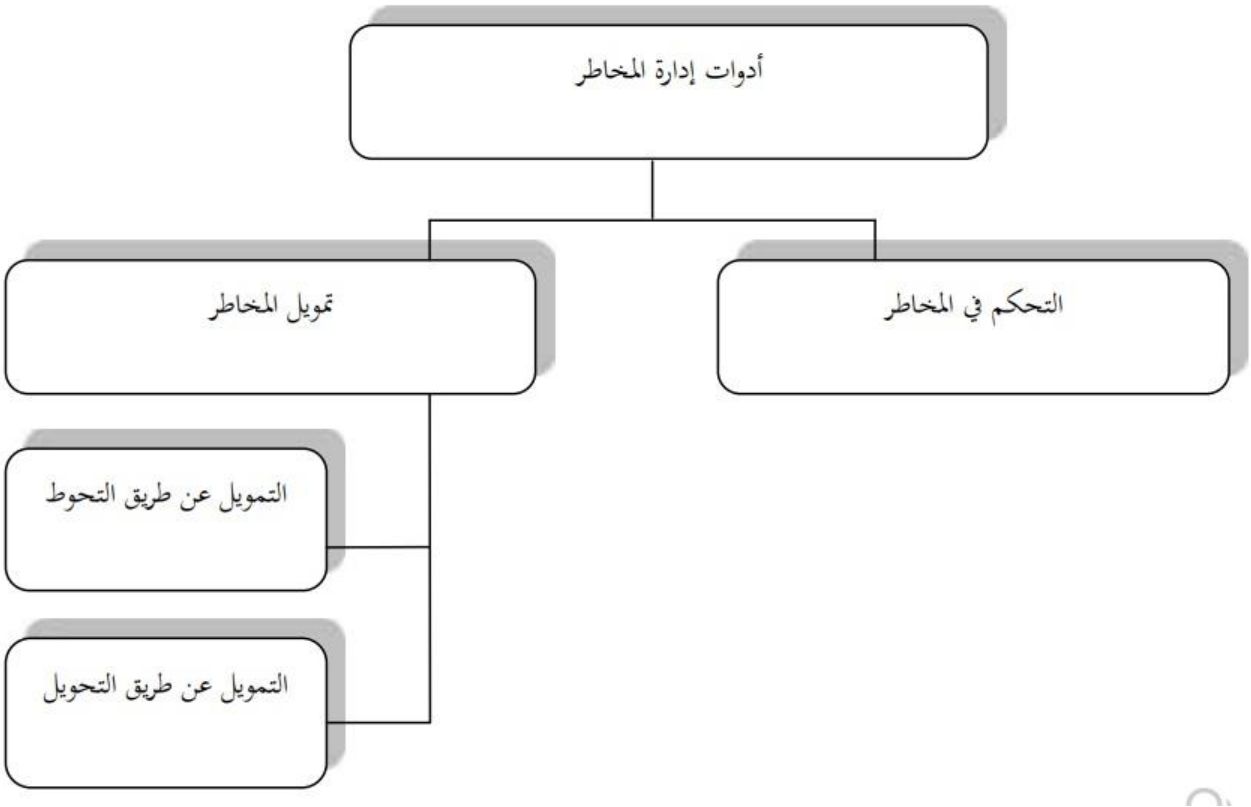

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- هاني جزاع إرتيميه و سامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين –منظور إداري كمي إسلامي-، ط1 ،دار الحامد، الأردن .
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003.

- **الفرع الثاني : خطوات إدارة المخاطر**

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع 1دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي :[1]

- تعريف المخاطر: وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛
- حليل المخاطر: ويتم بها تصتيف الخطر والوقوف على المصادر الأصلية ؛
- تقييم المخاطر: - وهو تحديد عنصري الخطر .

- الآثار التي يحدثها كل خطر .

- احتمال حدوث كل خطر.

- المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن تلخص خطوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

[1]- 1 عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008 ،ص: 06.

الشكل رقم (01-03): خطوات إدارة المخاطر

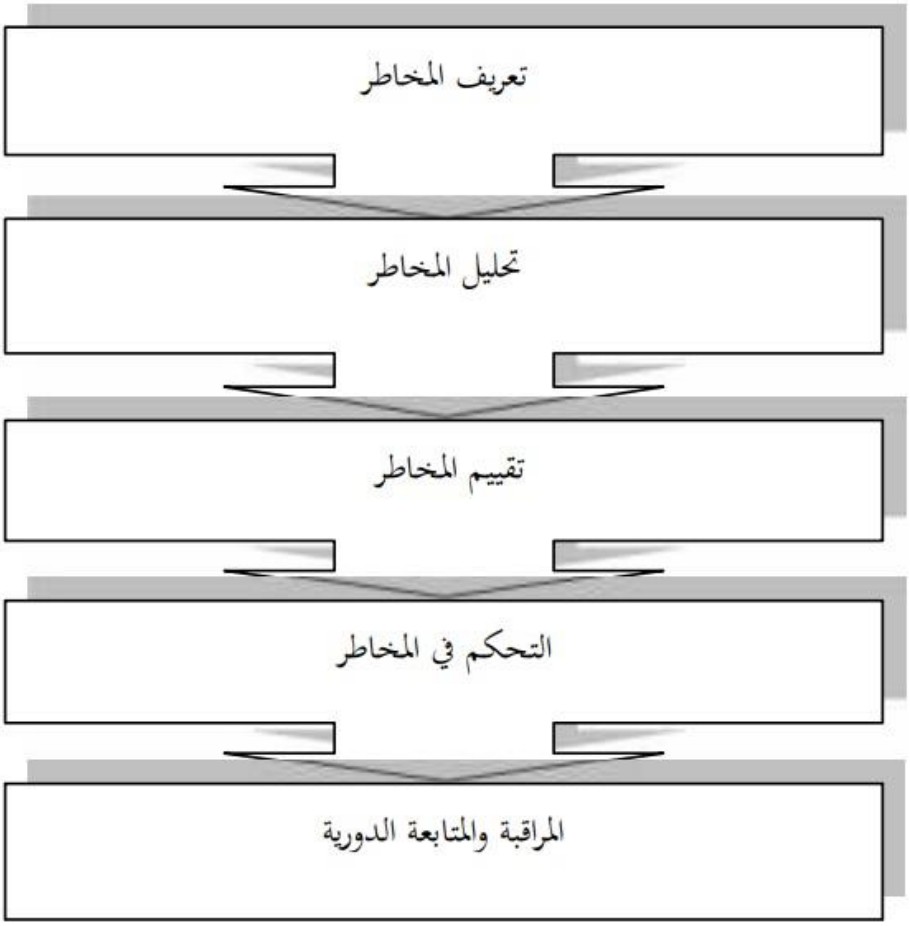

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008.

• المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على المخاطر المالية

المخاطر المالية هي تلك العوامل التي تؤثر سلبًا على الأوضاع المالية للأفراد أو المؤسسات. تشمل هذه المخاطر عددًا من العوامل المؤثرة التي يمكن أن تحدث تأثيرًا سلبيًا على النظام المالي بشكل عام، وتشمل بعض العوامل المؤثرة على المخاطر المالية على سبيل المثال وليس الحصر[1]: التقلبات في أسعار الأصول المالية، التغيرات في أسعار الصرف، التضخم، الفشل في استيفاء الديون، عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية، التغيرات السياسية والاقتصادية، التغيرات في السياسات الحكومية، التغيرات في الأحكام القانونية والتنظيمية، عدم الاستقرار في الأسواق المالية، الأحداث العالمية غير المتوقعة، الكوارث الطبيعية، العوامل الاجتماعية والديموغرافية، والتكنولوجيا والابتكارات التي تؤدي إلى تغييرات في الأسواق وأنماط الاستهلاك. جميع هذه العوامل وغيرها يمكن أن تلعب دورًا في زيادة المخاطر المالية وتأثيرها على الأفراد والمؤسسات.

• الفرع الأول : العوامل الإدارية

وجد العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على المخاطر المالية، ومن بين هذه العوامل:

1. **التغيرات الاقتصادية**: تتأثر المخاطر المالية بالتغيرات في الاقتصاد المحلي والعالمي، مثل التضخم والفائدة والتغيرات في العملات والتجارة الدولية[2].
2. **السياسات الحكومية**: يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية، مثل الضرائب واللوائح والسياسات النقدية والمالية، على المخاطر المالية للشركات والأفراد.
3. **الاضطرابات الجيوسياسية**: تتأثر المخاطر المالية بالأحداث الجيوسياسية، مثل الحروب والصراعات والانقلابات والعقوبات والهجمات الإرهابية.
4. **التغيرات في الصناعة**[3]: يمكن أن تؤثر التغيرات في الصناعة والتكنولوجيا على المخاطر المالية، مثل الزيادة في المنافسة والتقلبات في الطلب والتغيرات التكنولوجية.

---

[1]- "إدارة المخاطر المالية: النظرية والتطبيق" للدكتور إبراهيم العلمي والدكتور أيمن حجازي.

[2]- الموقع الرسمي لمنظمة Basel Committee on Banking Supervision: ينشر هذا الموقع التوجيهات والتقارير التي تغطي مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة على المخاطر المالية، بما في ذلك المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

[3]- "إدارة المخاطر المالية والتأمين" للدكتور ناصر السماني.

5. **النقص في الموارد**: يمكن أن تتأثر المخاطر المالية بالنقص في الموارد المالية والبشرية والمادية، مثل العجز في الموارد المالية والأزمات البيئية والمناخية.
6. **الإدارة والسيطرة الداخلية**: يمكن أن تؤثر سوء الإدارة والسيطرة الداخلية على المخاطر المالية، مثل الغش والاحتيال والفساد والتداول غير المشروع.
7. **العوامل الأخرى**: يمكن أن تؤثر عوامل أخرى على المخاطر المالية، مثل الأحداث الطارئة والحوادث والأخطاء الإنسانية والأعطال التقنية والاختراقات الإلكترونية.

- **االفرع الثاني : العوامل المؤثرة على سعر الفائدة**

يعد سعر الفائدة مكونا رئيسيا في عديد من اسعار السوق ومقياسا اقتصاديا مهما .

ويتألف سعر الفائدة من السعر الحقيقي بالإضافة الى عنصر لتضخم المتوقع لان التضخم يقلل من القدرة الشرائية لأصول المقرض وذلك حسب المخاطر المالية[1] .

ستطلب معظم الشركات والحكومات تمويل الديون من اجل التوسع والمشاريع الرأسمالية ، عندما يزيد سعر الفائدة يمكن ان يكون تأثير كبير على المقترضين ، على سبيل المثال يمكن ان يؤدي التهديد بالمخاطر السياسية او السيادة الى ارتفاع سعر الفائدة .

العوامل التي تؤثر على مستوى سعر الفائدة في السوق [2]:

أ. مستويات التضخم المتوقعة .

ب. السياسة النقدية وموقف القرض الشعبي .

ت. طلب المستثمرين الاجانب على سندات الدين .

ث. الاستقرار المالي والسياسي .

[1]- "سياسات الفائدة وأثرها على الاقتصاد" للدكتور نبيل الجابري.

[2]- "الفائدة وسعر الصرف والاستقرار المالي" للدكتور محمد بوعلاقي.

- **المبحث الثالث : إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك .**
- **المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر المالية .**
- **الفرع الأول : تعريفها**

هناك مجموعة من التعاريف المختلفة حسب ببيئة كل باحث نذكر منها :[1]

- يرىWilliam Smith youn بان إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة و قياسها و التعامل مع مسبباتها و الآثار المترتبة عليها و إن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور و تحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية و كفاءة .
- ويرى Cummins J D أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد و الخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية

فإدارة المخاطر إذن هي تلك العملية الرامية إلى تحديد و فهم أسباب عدم اليقين من اجل تخفيفه إلى أدنى حد يكفل اتخاذ أفضل القرارات لتحقيق الأهداف بفعالية اكبر و تجنب ما يهدد ذلك .

[1]عبد القادر شلابي، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية ،مقدمات لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول :إدارة المخاطر المالية و أثرها على الاقتصاديات دول العالم في جامعة أكلي امحنه أو لحاج بالبويرة أيام: 26-2013/22/27م

- **الفرع الثاني : أهميتها**

تتمثل أهمية إدارة المخاطر المالية في ما يلي

- ✓ تساعد المؤسسة في تحديد أولويات استثماراتها و تجنب النزاعات الداخلية حول كيفية إنفاق الأموال .
- ✓ إدارة المخاطر تسمح للمؤسسة بالحصول على تمويل بنسبة دين إلى حقوق الملكية مرتفعة
- ✓ يمكن أن تساعد إدارة المخاطر في تقليل الضرائب عن طريق الحد من تقلب الأرباح .
- ✓ بعد توضيح المخاطر تشجع المؤسسة على الاستعداد بشكل أفضل لتلك المخاطر .
- ✓ إدارة المخاطر تقلل التعرض لتحركات أسعار الفائدة و أسعار الصرف و غيرها من مخاطر السوق .
- ✓ إدارة المخاطر تزيد من قيمة المؤسسة عن طريق تقليل احتمالية التخلف عن السداد .
- ✓ توفر معالجة المخاطر المالية بشكل استباقي للمؤسسة ميزة تنافسية[1] .

- **الفرع الثالث : أهدافها**

يمكن تلخيص إدارة المخاطر المالية في النقاط التالية[2] :

- ✓ تحديد المخاطر بسهولة قبل حدوثها أو في مراحلها الأولية فقط .
- ✓ تحليل و إدارة جميع المخاطر في مكان العمل و ذلك لتجنب جميع الآثار المحتملة الناجمة عن هذه المخاطر.
- ✓ الحد من الحيل و الفضائح إذا كانت أي منظمة تقوم بإدارة المخاطر بفعالية فيمكنها تحديد الفضائح المحتملة ومن ثم يمكنها إيجاد الحلول وفقا لذلك الاحتيال .
- ✓ تحديد حجم الصفقات وفقا لأهداف المخاطرة .

[1]- المواقع الرسمية للمؤسسات المالية وشركات التأمين: توفر المؤسسات المالية وشركات التأمين معلومات حول آليات وأساليب مواجهة المخاطر المالية التي يتبعونها، ويمكن الاستفادة من تقاريرهم ومنشوراتهم.

[2]- المرجع السابق .

- ✓ التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة بين مكونات للمخاطرة و مكونات التحوط .
- ✓ تقليل تقلب العوائد عن طريق مختلف أدوات التحوط و ضمان استقرار الأرباح .

- **المطلب الثاني : مهام و تقييم ادارة المخاطر المالية**

إدارة المخاطر المالية هي عملية تحديد وتقييم المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على نشاط الشركة وتطوير استراتيجيات للتعامل مع هذه المخاطر. يمكن تقسيم إدارة المخاطر المالية إلى خمسة مراحل رئيسية: تحليل المخاطر ،تحديد المخاطر ، تطوير الاستراتيجيات و تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر , تقييم أداء إدارة المخاطر[1] .

تشمل مهام إدارة المخاطر المالية في البنوك ما يلي :

1- **تحليل المخاطر المالية :** تحليل جميع المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه البنك، بما في ذلك المخاطر المالية المتعلقة بالائتمان والفائدة والسيولة والسوق والتشغيلية والقانونية.
2- **تحديد المخاطر المالية** : تحديد ما إذا كانت المخاطر المحتملة تشكل تهديدًا حقيقيًا لنشاطات البنك ومنهجيات إدارة المخاطر الحالية.
3- **تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر** : تطوير وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر المالية الملائمة لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك تحديد الحد الأقصى للمخاطر التي يمكن تحملها.
4- **تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر** : تنفيذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك تنفيذ إجراءات الحماية المالية والتأكد من تطبيق المعايير المناسبة لإدارة المخاطر.
5- **تقييم أداء إدارة المخاطر** : تقييم أداء إدارة المخاطر المالية وتحديد نجاحها في تحديد وتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر[2].

[1]- معهد المخاطر المالية (Global Association of Risk Professionals - GARP): يقدم هذا المعهد مصادر ودروس تعليمية حول مهام إدارة المخاطر المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر وإطارات العمل وأدوات التقييم.
[2]- "تقييم أداء إدارة المخاطر المالية" للدكتور عبد العزيز الفوزان.

إدارة المخاطر المالية في البنوك هي عملية حيوية للحفاظ على استقرار البنوك وضمان أنها تستطيع تلبية التزاماتها المالية في جميع الأوقات. وتتضمن إدارة المخاطر المالية في البنوك تحديد وتقييم ومراقبة ومعالجة المخاطر المالية المختلفة التي يمكن أن تواجهها البنوك، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة.

تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك يعتمد على العديد من العوامل، مثل تقييم البنك للمخاطر المالية المحتملة ومدى استعداده لمواجهة هذه المخاطر، وكذلك فعالية إجراءات البنك في مواجهة المخاطر المالية، وقدرة البنك على تحقيق أرباح ملموسة في ظل المخاطر المالية.

بشكل عام، يعتبر تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك مهمًا لضمان استقرار النظام المالي وتفادي الأزمات المالية. وتستخدم البنوك والجهات التنظيمية المختلفة أدوات مختلفة لتقييم ومراقبة إدارة المخاطر المالية في البنوك، مثل التقارير المالية الدورية والاختبارات الإجهادية والتقييم الخارجي من قبل مؤسسات التقييم الائتماني المستقلة.

بشكل عام، يمكن القول إن البنوك التي تقوم بإدارة المخاطر المالية بشكل جيد تحقق أرباحًا ملموسة في المدى الطويل وتتمتع بمستوى عالٍ من الاستقرار والثقة من قبل العملاء والمستثمرين. وعلى الجانب الآخر، فإن البنوك التي تقوم بإدارة المخاطر المالية بشكل غير جيد تعاني من المشاكل المالية و لإستقرارية

- **الفرع الأول : العناصر الأساسية**

إدارة المخاطر في البنك مثلها مثل باقي الإدارات فيه فهي لا تستطع العمل في عزلة، بل تحتاج إلى رقابة من طرف مجلس الإدارة وكذا إلى سياسات فاعلة ومتناسبة وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وأيضا إلى نظام معلوماتي كفء، وتخضع أيضا كغيرها من الإيرادات إلى التصنيف وفق معيار CAMELS.

أولا: رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، استراتيجيات، سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع

المالي للبنك، وطبيعة مخاطره درجة تحمله للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك المواصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر[1].

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها.كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

ثانيا: كفاية السياسات والحدود

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك.كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنوك.

ثالثا: كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

إن الرقابة الفعالة للمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة و في الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

[1]- 1 إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص ص: 44، 45.

- **الفرع الثاني: تصنيفات إدارة المخاطر**

تبنى تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية على مقياس من 1-5 وفقا لمعيار CAMELSالذي يعكس تصنيف الإدارة الكلي وهذه التصنيفات كالتالي [1]:

أولا: تصنيف (1) قوي :

تصنيف (1) يعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة و كذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية و في الوقت المناسب؛

ثانيا: تصنيف (2)ُ رضي

دل تصنيف (2) و الضعف معروف ويمكن التعامل معه، أي أن رقابة مجلس الإدارة و كذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مُ رضية وفعالة في ضمان متانة وسلامة البنك؛

- **المطلب الثالث : آليات و أساليب مواجهة إدارة المخاطر المالية**

توجد العديد من الآليات والأساليب[2] التي يمكن استخدامها لمواجهة إدارة المخاطر المالية، ومن أهمها:

1- **التحوط :(Hedging)** يعني هذا النهج القيام بعملية شراء أو بيع عقود مشتقة، مثل خيارات التداول والعقود الآجلة، لتحويل المخاطر إلى طرف آخر. وهذا يعتمد على العقود التي تحتوي على شروط محددة تساعد على تحويل المخاطر.

2- **التحكم في المخاطر :(Risk Control)**[3] يتضمن هذا النهج مراقبة الخسائر والاستفادة من الفرص في الوقت المناسب، وقد يتضمن استخدام الأدوات المالية المتاحة، مثل استخدام الإحصاءات والتحليل الفني لتقييم الأصول.

---

[1]- شقيري نوري موسى و محمود إبراهيم نور، مرجع سابق، ص ص:317 ،318.

[2]- كتاب "Financial Risk Management: Models, History, and Institutions" بواسطة Allan M. Malz: يستعرض هذا الكتاب العديد من الآليات والأدوات المستخدمة في مواجهة المخاطر المالية، مثل تقنيات التحوط واستخدام العقود المشتقة للتحكم في المخاطر.

[3]- مقالة "Risk Management Techniques for Active Traders" بواسطة Cory Mitchell: تعرض هذه المقالة مجموعة من الأساليب والتقنيات التي يستخدمها المتداولون النشطون للتعامل مع المخاطر المالية، مثل تقنيات إدارة الحجم وتقنيات وضع وقف الخسارة.

3- **التنويع :(Diversification)** يعني هذا النهج توزيع المخاطر على عدة أصول مختلفة، حتى تقلل المخاطر. ويمكن تنويع المخاطر بعدة طرق، مثل توزيع المحفظة على أصول مختلفة، وشراء أسهم في عدة شركات.

4- **التأمين :(Insurance)** يعني هذا النهج تحويل المخاطر إلى شركات التأمين، ويمكن استخدام التأمين لتغطية المخاطر المالية المحتملة.

5- **التخفيض :(Reduction)** يتضمن هذا النهج تقليل المخاطر عن طريق الحد من النشاط المالي الذي يسبب المخاطر، مثل الاستثمار في المنتجات المالية الآمنة بدلاً من المنتجات ذات المخاطر العالية.

6- **التخارج :(Exit)** يتضمن هذا النهج التخلي عن الأصول المالية المحفوظة في المخاطر، والتي يمكن أن تتسبب في خسائر، وبالتالي تقليل المخاطر.

الخلاصة :

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بجوانب المخاطر المالية وإدارتها التي من خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، و في هذا المنطلق تناولنا في هذا الفصل بداية أساسيات حول المخاطر تعريفها ، أشكالها و أسبابها ثم تطرقنا لتعريف المخاطر المالية ، أصنافها و العوامل المؤثرة عليها . ثم إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك تعريفها ، أهميتها ، تقييمها ومهامها كما تطرقنا لآلية و أساليب مواجهتها .

و نظرا لكون البنوك تواجه تحديا كبيرا يتمثل في المخاطر المالية التي تعوق تحقيقه لأهدافه ، لذلك فان معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة و الإلمام بها من خلال معرفة صور المخاطر المالية و مصادرها بالإضافة لنتائجها من ثم العمل على إدارتها و تسييرها للحد منها .

الفصل الثاني :

مدى تأثير مقررات بازل على البنك

تمهيد :

باعتباره بنكا يكتسي بعدا عالميا، يستشف بنك القرض الشعبي الجزائري سمعته من المشاريع الكبرى التي قام بمرافقتها و التي تبرز وضعيته كمتعامل اقتصادي لا مناص منه.

قصد الاستجابة بنجاعة لاحتياجات العملاء، يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على تنوّع عروضه البنكية على اختلاف عناصره، القطاع الخاص، المؤسّسات، المهنيين.

يستمد بنك القرض الشعبي الجزائري قوّته في مورده البشري و من تاريخه باعتبار تأسيسه سنة 1966، فإنّ بنك القرض الشعبي الجزائري يعد إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، بحيث يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة، حيث يقدّر حاليا بـ 48 مليار دينار.

و سنتطرق إلى 3مباحث :

المبحث الأول : مقرارات بازل وتأثيرها على إدارة مخاطر البنوك أما المبحث الثاني ماهية البنوك و المبحث الثالث فهو الجانب التطبيقي يدرس مدى إلتزام البنك بتطبيق مقرارات بازل في إدارة المخاطر المالية .

- **المبحث الأول : مقررات بازل و تأثيرها على إدارة مخاطر البنوك .**
- **المطلب الأول : تعريف مقررات بازل .**

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية ، و إنما أنشئت بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر فهي مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية و الدول الصناعية ، حيث تتألف اللجنة من 11 بلدا :بلجيكا ، كندا، فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا، اليابان ،هولندا ،السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية . ثم انظمت بعد ذلك لوكسمبورغ و اسبانيا و أصبح العدد 13 و عادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك للرقابة أربع مرات سنويا ويساعدها التسويات الدولية Bank International Settlement(BIS) عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة من المصارف و قد تم انشاء هذه اللجنة بعد و غرضها الأساسي هو البنك الأمريكي فرنكلين Franklin و أزمة البنك الألماني هيرستات Herstatt تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك [1].

- **اتفاقية بازل الأولى :**

تعتبر المخاطر الائتمانية ذات أهمية قصوى بالنسبة للمصارف ومن وجهة نظر البنوك المركزية وهذا ما جعل اتفاقية سنة 1988 م تخص المخاطر الائتمانية لأصول الميزانية و خارجها تهدف إلى تقنين رأس المال المطلوب [2].

ولكن المصارف تعمل في اقتراض و إقراض الأموال و لأنها تقرض فان ديونها المستحقة تشكل جزء كبير من أصولها و نوعية هذه الأصول تتوقف على مدى تحصيل هذه الديون بالكامل في مواعيد استحقاقها و عدم السداد في الوقت المحدد وارد دائما و

[1] طيبة عبد العزيز ، مرا يمي محمد ، بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11_12 مارس 2008 ، ص _93 .

[2] - "اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك" للدكتور حمد بن محمد الهاجري.

يتوقف على الجدارة الائتمانية للمقترض و لهذا ما يهم المراقبين أن تدرك المصارف مخاطرها الائتمانية و أن تحتفظ بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المطلوب .

نسبة الملاءة G ركزت اتفاقية 1988 على مخاطر الائتمان و فرضت على المصارف الدولية 10 المشتركة و التسمية الشائعة لها نسبة كوك و تحسب على النحو التالي :

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{الاموال الذاتية الصافية}}{\text{الاخطار المرجحة}} \geq 8\%$$

- **اتفاقية بازل الثانية :**

سبق أن أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات بشان تطبيق معيار موحد لرأس المال يغطي المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك و قد وافق محافظو البنوك المركزية للدول

الصناعية على هذه المقررات خلال يونيو 1988 و بالتالي أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك ترتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى للمعيار المذكور .

كما أصدرت اللجنة خلال يونيو 1999 مقترحات جديدة لتطوير أسلوب معيار كفاية رأس المال أطلق عليه بازل 2 وطلبت اللجنة أن يتم موافاتها بالتعقيب على هذه المقترحات حتى آخر مارس 2000 تمهيدا لإصدار توصيات نهائية في هذا المجال خلال عام 2000 .[1]

وقد تمثلت المقترحات الجديدة و التي أطلق عليها متطلبات بازل 2 في توسيع قاعدة و إطار كفاية رأس المال الذي يضمن تحقيق الأهداف التالية :[2]

- ✓ زيادة معدلات الأمان و سلامة النظام المالي العالمي .

[1]- "معايير بازل II وتأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتورة فاطمة الزهراء بومديان.

[2]سمير الخطيب ، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك ،منهج علمي و تطبيقي عملي منشاة المعارف ، الإسكندرية 2005، ص22_23

- ✓ تحقيق العدالة في المنافسة و تدعيم التساوي و التوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط و ضمان تكافؤ الأنظمة و التشريعات و عدم التعارض بين الأهداف السياسية و الأهداف العامة [1].
- ✓ إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن متضمنة من قبل و إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة لتطبيقها في البنوك على كافة مستوياتها .
- ✓ المراسلة الاتصال و التحاور بين المختصين في مجال الصناعة المصرفية .
- ✓ تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات سليمة و شاملة لإدارة المخاطر و بالأخص إدارة المخاطر الائتمانية و ذلك بإدخال أساليب متقدمة لقياس مخاطر الائتمان خاصة تطبيق منهج التصنيف الداخلي[2] .

و الشكل التالي يوضح ركائز اتفاقية بازل الثانية :

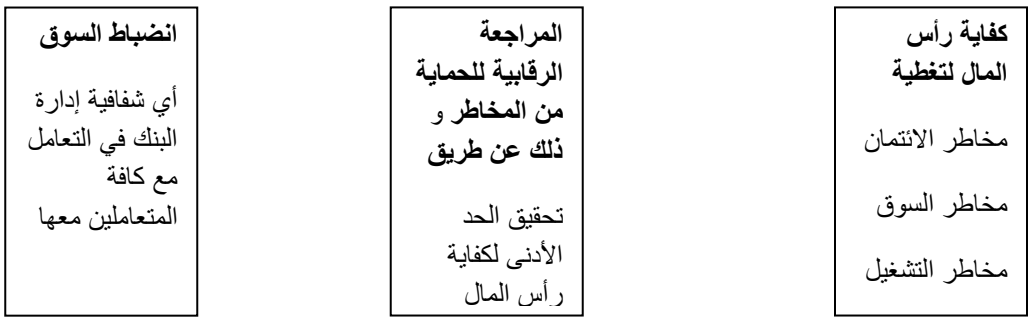

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد أمين عواد المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر و الصعوبات التي تواجهها لبنان في تطبيقها مؤتمر تقييم سياسات إدارة مخاطر الائتمان لجنة الرقابة على الصارف لبنان بيروت 2007/01/15 .

[1]- "تنفيذ معايير بازل II في البنوك الجزائرية وتحديات التطبيق" للدكتورة حنان سايحي.
[2]- "المؤسسات المالية ومتطلبات بازل II: تأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتور عبد الرحمن بوشعالة.

- **اتفاقية بازل الثالثة :**

بالرغم من نجاعة و فعالية اتفاقية بازل 2 [1]إلا أن المنظومة المصرفية تعرضت لبعض الأزمات المالية إذ واجه العالم منذ بداية عام 2008 ،حتى يومنا هذا أزمة مالية عالمية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث و هو ما يوحي بالضرورة لوجود ثغرات عديدة في إطار عمل بازل 2 و إلى عدم قدرتها على تجنب أزمات مماثلة،[2] في المستقبل منها عدم كفاية رأس مال البنك خلال الأزمات ،و إعادة التوريق و الممارسات الضعيفة في إدارة المخاطر لا سيما مخاطر السيولة و مخاطر ،التركز مما دفع إلى ضرورة تطوير و تعزيز إطار عمل بازل 2 و هو ما أدى إلى ظهور ما يسمى باتفاقية بازل 3 .

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم خلال الأعوام الثلاثة الماضية و التي تعرضت فيها بنوك الاستثمار الأمريكية إلى هزات و صدات عنيفة جدا جراء أزمة العقار المالية و كانت في مقدمة البنوك المنهارة إذ بتاريخ 2008/09/15 انهارت مؤسستان ماليتان عملاقتان هما [3]:

مصرف ليمان بروذرز Lehman Brothers و ميريل لينش Merrill Lynch و هو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في القوانين و القواعد الدولية التي تنظم عمل المصارف و هذا ما حدث بالفعل يوم الأحد 12 سبتمبر 2010 حيث أعلن لجنة بازل للرقابة المصرفية إن رؤساء بنوك مركزية و مسئولين في الهيئات التنظيمية من 22 دولة من الاقتصاديات الرائدة في العالم وافقوا على سن قواعد أكثر صرامة بشان إدارة المصارف فأدخلت تعديلات جذرية على المحاور الثلاثة المعتمد عليها من طرف اتفاقية بازل 2 و هي الحد الأدنى من متطلبات رأس المال و عملية مراجعة قواعد الرقابة و ضبط السوق .

[1]- "تنفيذ معايير بازل II في البنوك الجزائرية وتحديات التطبيق" للدكتورة حنان سايحي.
[2]- "معايير بازل II وتأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتورة فاطمة الزهراء بومديان.
[3]- "المؤسسات المالية ومتطلبات بازل II: تأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتور عبد الرحمن بوشعالة.

و تجدر الإشارة إلى أن القوانين السارية الحالية تلزم البنوك بتخصيص نسبة 2 % فقط من إجمالي القروض كأموال احتياطية لتعويض هذه الخسارة لكن قوانين بازل الجديدة رفعت هذه النسبة بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 2% ، كما شجعت لجنة بازل للرقابة المصرفية البنوك الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطات اكبر من نسبة 2 % لان انهيار مثل هذه البنوك يمكن أن يدمر النظام المالي بأكمله لكن اللجنة لم تحدد بعد النسبة الإضافية التي تتوقع المصارف الكبيرة أن تلتزم بها [1].

- **المطلب الثاني : أهمية مقررات بازل في إدارة مخاطر البنوك .**

أولت اتفاقية بازل للرقابة البنكية أهمية بالغة لعملية إدارة المخاطر البنكية و اعتبرتها احد المحاور الهامة لتحديد ملاءة البنوك و ضمان استمراريتها و سعيا منها للتكيف مع المستجدات العالمية للتحكم في مستوى المخاطرة ، حيث انه بتطبيق مقترحات بازل 2و 3 سيسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز نقاط ضعف بازل 1 و مراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك ومن ثم تمكينها من تبني مفهوم " رأس المال الاقتصادي " الذي ينص على تحديد مدى كفاية رأس مال البنك استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة من كل عملية . مما سيفسح المجال للبنوك لإجراء تحليل للمخاطر و تحديد معاملات الترجيح على أساس نوعية علاقة البنك بمتعامليه (دولة، بنك،مؤسسة ، أفراد ...) وليس طبيعتها [2].

بالإضافة إلى انه ستتولد لدى البنوك نظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و ذلك بأخذ مخاطر التشغيل بعين الاعتبار .

[1]- "التحولات المؤسساتية والتنظيمية في البنوك الجزائرية بموجب بازل II" للدكتور فوزي زكريا.
[2]- "أهمية مقررات بازل في إدارة مخاطر البنوك: الحالة الجزائرية" للدكتور رضا سيدي عمر.

- **المطلب الثالث : انعكاسات مقررات بازل البنوك .**

سنخص في هذا المطلب البنوك الجزائرية بالخصوص وليس الباقي

❖ **حيث يمكن تجسيد محاولة البنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل 2 من خلال :**

1. **الإصدار النظام رقم 02_03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002[1]:**

و المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل 2 و يهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك و المؤسسات المالية إقامتها و أهم ما جاء فيه :

- **تعريف المخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار وهي** : خطر الاعتماد ، خطر معدل الفائدة ، خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف خطر السوق الخطر التشغيلي و الخطر القانوني .
- **المراقبة الداخلية المقصودة في هذا النظام هي قيام البنوك و المؤسسات بإنشاء ما يلي** : نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية ، نظام المحاسبة و معالجة المعلومات ، أنظمة تقييم المخاطر و النتائج ، أنظمة الرقابة و التحكم في المخاطر و نظام التوثيق و الإعلام .

2. **رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية**

في إطار سعيه إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية اصدر بنك الجزائر تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دج و المؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج [2]

حيث تقوم الدولة بتوفير رأس المال الإضافي للبنوك العامة و البنوك الأم توفر الأموال اللازمة لفروعها في الجزائر .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 84 ، السنة 39، 14 شوال 1423 الموافق 18 ديسمبر 2002 ، ص 25- 31 .
[2] النظام رقم 04- 01 الصادر في مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية .

❖ رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازل 2 غير انه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر و تطوير نماذج لقياسها لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى اغلب البنوك الجزائرية لهذا يحاول بنك الجزائر حاليا الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 حيث اتخذت عدة إجراءات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لذلك تمثلت أساسا في :

1. رفع الحد الأدنى لرأس المال :

تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية و بغية تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري فقد تم إصدار التنظيم رقم 08_04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دج و المؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج .

2. فرض نسبة السيولة :

عمل بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 11_04 المؤرخ في 24 ماي 2011[1] و المتضمن تعريف و قياس و تسيير و رقابة خطر السيولة

1. إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية رقم 11_ 08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 [2]و الذي يلغي أحكام النظام رقم 02_03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002 .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 54 ، السنة 48 ، 4 ذو القعدة 1432 الموافق 2 أكتوبر 2011.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 47 ، السنة 48، الصادرة في 11 شوال 1433 الموافق ل 29 أوت 2012.

- **المبحث الثاني : ماهية البنوك**
- **المطلب الأول : تعريف البنوك وتطورها**

1- مفهوم البنوك

تعود كلمة البنك (Bank) في أصلها حسب ما ذكره شاكر القويني إلي كلمة الايطالية بانكو (Banco)و التي تعني مصطبة (banq) التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى فيما ليقصد به المنضدة التي يتم فوقها عد العملات (comptoir) ، و في النهاية أصبحت هذه الكلمة تعني المكان الذي توجد فيه تلك النضدة و تجرى فيه المتاجرة بالنقود[1]

كما و يعرف فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري البنك :"على أنه مكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها ، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، و من ثم تتولى العملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض و استثمارات أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين و المستثمرين [2]

فالبنك هنا هو ذلك المكان الذي يتم فيه عرض و طلب الأموال في شكل معاملات مدخرات و قروض للمستثمرين .

غير أن هناك من اخذ تعريفه منحى أخر و هذا ما جاء به تعريف محفوظ لعشب حيث ذكر بأن البنك هو : " كل مؤسسة قرض تعمل لحسابها الخاص على سبيل المهنة و الاحتراف و أساسا تقوم بالعمليات التالية[3]

- تجمع من لدى الغير الأموال لتودعها مهما كانت المدة الزمنية و تحت أي شكل كان.
- تمنح قروضا مهما كانت المدة أو الشكل.

[1]- شاكر القويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 ،ص 2

[2]- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري: إدارة البنوك (مدخل كمية استراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر الأردن ، ط2 ،2000 ، ص 13.

[3]- .محفوظ لعشب :الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ط2 ، 2006، ص3

- تقوم بعمليات الصرف و التجارة الخارجية في إطار القوانين و التنظيمات السارية المفعول
- تضمن وسائل الدفع.

تقوم بعملية التوظيف و القيد و البيع و حراسة و بيع القيم المنقولة و كل منتوج مالي.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف البنك باختصار على انه : مؤسسة مالية ينحصر نشاطها على مختلف العمليات المالية التي يقوم بها و يكون عمله الأساسي قبول الودائع من الجمهور و منح الائتمان ، فهو بهذا يتوسط بين الطرفين مختلفين أحدهما يمللك فائض مالي و الأخر عجز المالي ، وهنا يلعب البنك دور الوسيط المالي يجمع و يمنح و ينمي النقود.

2- **تطورها :**

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية حسب ما ذكره شاكر قزويني تعود إلي الألف الرابع قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين بابل العراق القديم [1]، أما الإغريق فقد عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون حيث كانت تتم العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات ، و حفظ الودائع و منح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية ، أما البنوك بشكلها الحالي ، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن الثالث عشر و الرابع عشر) بعد ازدهار المدن الايطالية[2]

و عليه وعلى مدى المراحل التي مرت بها نشأة البنوك فإنها بعد ظهورها في أشكال مختلفة حاولت تطوير عملياتها و توسيعها بمختلف الأشكال، فقد كانت العمليات الأولى التي قامت بها هي حفظ الودائع مقابل شهادات أثبتت ملكية هذه الودائع مع أخذ عمولة جزاء الحفاظ عليها من الضياع ، و هي بدورها تطورت إلى أن بدأ التعامل بشاهدات يمكن لأشخاص آخرين سحب

[1]- "إدارة مخاطر البنوك وتطبيقات مقررات بازل في الجزائر" للدكتورة فاطمة الزهراء بومديان.
[2]- .شاكر القزويني : مرجع السابق ذكره ، ص 25

المبالغ المودعة ، و نتيجة لهذه التعاملات ظهر الشيك كما هو معروف عندنا حاليا و لم يقتصر عمل البنوك على حفظ الودائع فقط، بل تطور إلى أن بدء الاستثمار في هذه الودائع بتقديمها إلى أطراف أخرى من أجل التجارة بها أو تشغيلها في أعمال أخرى مع تحديد فوائد مقابل منحهم الأموال لاستثمارها و هو ما يعرف في وقتنا الحالي بالقرض ومن مرحلة لأخرى تطورت البنوك عبر الزمن إلى أن أصبحت كما هي معروفة حاليا.

أما بالنسبة لنشأة و تطور النظام البنكي الجزائري فقد ظهر متأخرا وذلك راجع للفترة الاستعمارية التي عاشتها الجزائر ، ولكن هذا لم يمنع الجزائر من تكوين نظام بنكي خاص بها وكان ظهوره بعد الاستعمار مباشرة ناتجا عن تأميم مخلفات النظام البنكي للمستعمر الذي تجاوز عددها العشرين بنكا؛ وقد تم اتخاذ قرار تأميم البنوك الأجنبية في عام 1966 ، أسست على أثره بنوك وطنية تملكها و تكرس نشاطاتها لتمويل التنمية (1)الوطنية ، حيث يقوم كل بنك بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصادية الوطني[1] ؛ أما البنك المركزي الجزائري فقد تأسس بالقانون (62-144) من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 .[2]

- **المطلب الثاني : أهداف البنوك**

أهداف البنوك

العديد من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية وكذلك تنمية البنوك وتطويرها والتي تسعى البنوك إلى تحقيقها. ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، هي جذب العملاء وكسب رضاهم وثقتهم؛ لأن العملاء هم أساس عمل البنك، فبدون وجود العملاء لا يوجد عمل للبنك ولا يمكن أن يُقدم الخدمات دون وجود سوق مستهدف ودون وجود عملاء مستهدفين .

[1]- لطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 13.
[2]- .المرجع نفسه : ص25.

- يُعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها، وعادةً ما يكون تحقيق الأرباح على رأس سلّم الأولويات البنكية[1] .

- عادةً ما تقوم البنوك على وضع بعض الأهداف الخاصة بالاستثمار؛ وذلك سعياً لتحقيق الأرباح والعمل على فرض قيمة سوقية للأسهم البنكية وتنميتها وتطويرها، فعندما يتم الاستثمار بالأسهم البنكية ويرتفع سعر السهم فإن البنك سوف يربح الأموال وكذلك يكسب العديد من المستثمرين [2].

- العمل على تطوير جميع الوسائل والأساليب الخاصة بجذب الأموال وادخارها وتجميعها؛ لغايات مشاركتها في الاستمارات ومساعدة الأفراد على اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية [3].

- تسعى البنوك إلى الاستمرارية في عملها والمحافظة على السمعة الجيدة، وأن تكسب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء، وجذب العديد من الودائع والاستفادة منها والعمل على تنميتها .

دور التنظيم في تحقيق أهداف البنوك :

ذكرنا فيما سبق بعض الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها والتي تضعها في خططها وفي سُلم أولوياتها، ولكي تتحقق هذه الأهداف يجب أن يتم تنظيم العمل في البنوك وفي أي قطاع أو أي مؤسسة، فبدون التنظيم لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بتحقيق أهدافها ولا حتى إنجاز أي عمل .

ويُعتبر التنظيم الخاص بأعمال البنك[1] من أهم الأمور المصاحبة لعملية تحقيق الأهداف، فبدون تنظيم لا يوجد تحقيق للأهداف ولا يمكن الموظفين من القيام بعملهم، فعندما يُنظم الموظف

[1]- كتاب أصول المحاسبة.د. خالد أمين عبدالله كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأردنية -عمان. جمعية عمال المطابع التعاونية1981
[2]- "أهداف البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية: الحالة الجزائرية" للدكتورة فاطمة زهرة بنت عبد القادر.
[3]- "دور البنوك في التنمية الاقتصادية وأهدافها في الجزائر" للدكتورة سهام بن علي.

البنكي أعماله ويقوم بإنجازها بناءً على جدول تنظيمي مخصص؛ عندها يستطيع القيام بتحقيق أهدافه.

- **المطلب الثالث : خصائص و و وظائف البنوك**

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بما البنوك عن باقي المؤسسات المالية الأخرى أو البنوك غير التجارية وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

أولا : خصائص البنوك

- إن ما يميز البنوك التجارية عن البنك المركزي هو اختلاف هدف كل منهما فالبنوك تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بينما يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي .
- تتعامل البنوك مباشرة مع الأفراد من خلال قبول الودائع وتقديم القروض أما بالنسبة للبنك المركزي فذلك يتم بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية .أما فيما يخص البنوك التجارية والبنوك المتخصصة فهناك عدة خصائص مميزة نذكر منها :

1- قيام البنوك بتجميع المدخرات للزبائن في صورة ودائع وهي بذلك كباقي المؤسسات الوسيطة" ومع ذلك فإن المصارف التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لزبائن ما أن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية, تحت الطلب [2]".. وتكون هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت وذلك بواسطة الصكوك كما يمكن تحويل ملكيتها أيضا, وبذلك يترتب على البنوك التجارية التزامات مالية نتيجة قبولها للودائع الجارية وبالتالي هي جزء من عرض النقود وهذا مالا تتصف بم المؤسسات المالية الأخرى.

[1]- التخطيط والتنظيم في البنوك التجارية.د. نعمة الله نجيب الدار الجامعية الاسكندرية 2001

[2]- رضا صاحب أبو حمد آل علي, إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر), دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ,عمان, 2002 ,ط1 ,ص: 20.

2- يغلب على نشاط البنوك التجارية الطابع القصير الأجل فمعظم نشاطها يخرج من مجال سوق رأس المال ويندرج تحت مجال سوق النقد, بينما "تتميز البنوك غير التجارية في ان يغلب على نشاطها الطابع المتوسط وطويل الأجل [1]"ويندرج نشاطها بصفة رئيسية في مجال سوق رأس المال فهي تعمل في مجالات الصناعة والزراعة والمجال العقاري, لذلك فإن مواردها تتميز بطابع متوسط الأجل بما يتناسب مع طبيعة استخدام هذه الموارد.

3- تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية, والودائع الجارية الجديدة المشتقة تشكل نقود لم تكن موجودة أصلا, وتستمد صفة النقود كونها قابلة للسحب بالشيك, وبذلك يكون جزء من ودائع البنوك التجارية يتداول كنقود, وهي تعتبر كجزء من عرض النقود, وبالتالي فأي زيادة في الودائع الجارية هي زيادة في كمية المعروض النقدي, "أما المؤسسات المالية الأخرى فإن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقود لأن الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشئها هذه المؤسسات وإنما تأتي من اقتراضها لها[2]".

4- أما في مجال توفير الموارد الأساسية نجد أن المبالغ المقترضة من البنك المركزي تمثل مصادرها من مصادر تمويل البنوك غير التجارية على عكس البنوك التجارية حيث تمثل القروض من البنك المركزي نسبة ضئيلة من مواردها, كذلك فإن البنوك المتخصصة تلجأ إلى أسواق رأس المال المحلية و الدولية للحصول على معونات وقروض طويلة ومتوسطة الأجل بخلاف البنوك التجارية .

[1]- محمود يونس-عبد النعيم مبارك, مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية, الدار الجامعية, 2002/2003 ,ص264. :
[2]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص: 20

ثانياً : وظائف البنوك

العديد من الوظائف التي ظهرت مع ظهور البنوك التجارية, ومع تطور الفن المصرفي تطورت معه هذه الوظائف, وسنستعرض في هذا المطلب الوظائف التقليدية للبنوك التجارية .

- **قبول الودائع :** من أبرز وظائف البنوك قبولها للودائع تحت شروط معينة, والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة.[1] ويقصد بالودائع السيولة المسلمة للبنك من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين[2] ".

فالودائع تمثل الجزء الكبير من موارد البنوك التجارية والتي تمارس بها البنوك نشاطاتها لهذا نجد الودائع في جانب الخصوم وتكون إما بشكل نقود تكون تحت تصرف البنك أو على شكل قيم منقولة يديرها البنك لصالح زبونه, وتنقسم الودائع إلى:

1- **ودائع تحت الطلب –الحساب الجاري**: هي الودائع التي تودع لدى البنك دون شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت, ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستخدامها في المعاملات وسحب شيكات عليها, ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع غير أن بعض التشريعات في بعض الدول تقرّ على البنوك بدفع فوائد عند وصول هذه الودائع مبلغا معينا.

2- **ودائع الأجل**: تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك, وهذا ما يمكن البنك من استثمارها لمدة تتناسب مع مدة سحبها, وبذلك يحصل صاحب هذه الوديعة على فوائد .

3- **ودائع تحت إشعار**: هي الودائع التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها .

[1]- عبد النعيم مبارك مباديء في الاقتصاد, الدار الجامعية, مصر, 1997 ,ص: 32.
[2]- Ammour Ben halima, pratique et techniques bancaires, édition dahlab, Alger, 1997, p: 40.

4- **ودائع التوفير**: يعتبر هذا النوع من الودائع الأكثر استقرارا بالنسبة لحرية البنك ما يسمح باستثمارها في الأجل المناسب ذاك أن مبالغ التوفير يتم وضعها عادة لمدة طويلة .ويقوم البنك المركزي في الغالب بتحديد نسبة الفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع, فيتم تحديد حد أدنى وحد أعلى يتم بينهما تحديد سعر الفائدة .و تتبع البنوك التجارية العديد من الاستراتيجيات لتنمية ودائعها و قدرتها في ذلك ليست مطلقة بل هناك عدة عوامل تتحكم فيها .

. المبحث الثالث : دراسة حالة وكالة بنك الجزائر (القرض الشعبي CPA) البيــض

المطلب الأول : عرض عام للبنك

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التي تقوم بمنح القروض، واستطاع تقديم أكبر الخدمات ذات الجودة لزبائنه. حيث ينشط ببنك القرض الشعبي الجزائري حاليا بصفته بنك دولي في ميدان بنك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة الموزعة على كامل التراب الوطني، كما أنه يجمع بين حضوره المحلي والتفتح على العالم بفضل مراسيها البنكيين من أسمى المراتب.

الوكالة صورة للبنك الرئيسي فالهيكل التنظيمي للوكالة لا يختلف كثيرا عن الهيكل العام ،البنك القرض الشعبي الجزائري، تقوم الوكالات بتحقيق نشاطات ووظائف القرض الشعبي الجزائري من خلل تقديم القروض للأفراد و المؤسسات و إقامة العلاقات الخارجية، بالإضافة إلى خدمة الزبائن بواسطة مصلحة الصندوق و ذلك بقبول الودائع و السحب و كذا التحويل.

- **الفرع الأول : الهيكل التنظيمي العام لوكالة البيض**

يترأس الهيكل التنظيمي العام لوكالة البيض المديرية بمساعدة كل من مصلحة الادارة و الامانة العامة و ستة مصالح شبيهة بتلك المديريات المكونة للهيكل التنظيمي العام للقرض الشعبي الجزائري كما يتبين.

1- **المدير**: يمثل الوكالة وهو المسول الأول عن التسيير, يعين من طرف المدير العام باقتراح من المديرية الجهوية أو مجموعة الأستغلال ,بواسطة الشهادة العليا في فروع الاقتصاد او المالية, ومن الخبرة في المؤسسة, ومن مهامه:

- التمثيل للوكالة على مستوى المحلي.
- تنظيم ومتابعة و إنعاش عمل الوكالة بصفة يومية و السهر على تطبيق التنظيمات المنصوص عليها , في القانون الداخلي للبنك.
- السهر على ترقية نوعية المهام المقدمة من طرف الوكالة
- مراقبة فتح الحسابات للزبائن ,واستقبالهم وضمان الأمن واحترام أجل العمليات اليومية

توجيه ومتابعة مهام مصالح الوكالة

- اتخاذ الإجراءات و القرارات في الحدود المخولة, تحت رعاية المديرية الجهوية أو مجموعة الاستغلال التابع لها ,والسهر على التسيير الحسن للوكالة.

2- **نائب المدير**: يقوم بنفس مهام المدير في غيابه ,عن طريق التوكيل من طرف المديرية الجهوية, ويقوم بالتنسيق بين جميع المصالح ومدير الوكالة ,كما يقوم بالتنسيق بين جميع المصالح ومدير الوكالة ,كما يقوم بالتأشير فتح الحسابات ,ومراقبتها و تسوية الحسابات في الشكل القانوني ,ومتابعة حسابات القروض مراقبتها ,والتكفل بكل مصلحة في حالة غياب العون القائم عليها.

3- **السكرتارية ومكتب أمانة المدير** : يتمثل دورها في :السهر على البريد الصادر و الوارد ,وتحرير المراسلات, واستقبال المكملات الهاتفية و الرد عليها

,وتوزيعها إلى مصالح الوكالة المطلوبة ,وتسجيل و ضبط اللقاءات و المواعيد المهنية.

- **الفرع الثاني : مصالح البنك**

مصلحة المراقبة والادارة: تباشر مهامها تحت سلطة مدير الوكالة المباشرة واهم مهامها:

مراقبة كل العمليات المنجزة من طرف كل مصلحة و الكشف عن الأخطاء و كل الفروقات المسجلة خال اليوم, التسيير الإداري للوكالة بالتنسيق معامل دير والمسير.

- التأكد من كل العمليات لها مبرراتها المادية(الوثائق املبررة لذلك)
- التأكد من أن كل الكتابات الحسابية هي عمليات حقيقية ,
- مراقبة كل يوم حسابي والتأكد من أن العمل بكل الشروط البنكية,
- التحقق من مطابقة إلمضاءات على مختلف الوثائق الحسابية ,
- كذلك التأكد من توازن الخزينة معا لتوازن النقدي عند انجاز الخالصة العامة اليومية
- التحقيق من أن فائض الخزينة تم تحويله إلى حساب البنك المركزي .
- مراقبة الحسابات و متابعة تسديد الضرائب كذلك تسجيل الغيابات,
- تسجيل تواريخ العطل للموظفين و متابعتها مع التنسيق مع مجموعة الاستغلال ,وبصفة عامة تقوم المصلحة بمراقبة أي تغيير في الحسابات أو العمليات التي تجري على مستوى الوكالة في اليوم بشكل صحيح.

مصلحة القروض: وهي مصلحة مهمة بالوكالة حيث تقوم بجميع عمليات القروض المستعملة بالبنوك التجارية ,من قروض شراء المساكن التساهمي ,قروض االستثمار للمستثمرين ,وقروض بناء السكن الفردي و قروض اقتناء السيارات وقروض برنامج أسرتك الخاص

بالكمبيوتر ,مع القيام بتسوية ملفات القروض ومراقبتها وتتبع استحقاقات القرض ,و القيام بالإجراءات القانونية لتسجيل هذه القروض أو استرداد مبالغها ,من المنتجات المستعملة فيها: دفتر التوفير للسكن :استحدث هذا المنتوج الاستثماري لتشجيع الغد خارج الموجة أساسا لتمويل السكن ,يختلف عن المنتجات الاخرى بالامتيازات التي يقدمها لحامله ,حيث تسحب الفوائد سنويا ,يفتح للراشدين و غير الراشدين ,ولحامل هذا الدفتر الحق في الحصول على قرض لشراء سكن جديد مع التسديد لمدة 05 سنوات

- **المطلب الثاني : استراتيجية البنك في إدارة المخاطر**

استراتيجية البنك القرض الشعبي (CPA) في إدارة المخاطر تهدف إلى تحقيق توازن بين تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض والتمويل التي يقدمها البنك. تركز هذه الاستراتيجية على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة وتطوير إجراءات فعالة للتعامل معها. يتضمن النهج العام لاستراتيجية CPA في إدارة المخاطر الخطوات التالية:

1 .تحليل المخاطر: يتم تحليل وتقييم جميع أنواع المخاطر المرتبطة بعمليات القرض والتمويل. يشمل ذلك تقييم المخاطر المالية والائتمانية والقانونية والتشغيلية وغيرها. يتم تحليل البيانات المالية وتقييم تاريخ الائتمان والعوامل الخارجية المؤثرة لتحديد مستوى المخاطر المحتملة.

2 .تطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر: بناءً على تحليل المخاطر، يتم تطوير سياسات وإجراءات فعالة لإدارة المخاطر. يشمل ذلك تحديد المعايير والسياسات لمنح القروض والتمويل وتقييم العملاء وتحديد الحدود القانونية والائتمانية وتقديم توجيهات للموظفين بشأن إدارة المخاطر.

3 .رصد ومراقبة المخاطر: يجب على البنك أن ينفذ نظامًا فعالًا لرصد ومراقبة المخاطر بشكل مستمر. يشمل ذلك متابعة القروض والتمويل الممنوحة وتقييم الأداء الائتماني ومقارنته

بالمعايير المحددة. يسمح هذا الرصد المستمر بتحديد المخاطر المحتملة في مرحلة مبكرة واتخاذ إجراءات تصحيحية للحد من التعرض للمخاطر.

4. التدريب والتوعية: يعتبر التدريب والتوعية بأهمية إدارة المخاطر جزءًا مهمًا من استراتيجية CPA. يجب على البنك توفير التدريب المناسب للموظفين لفهم المخاطر والتعامل معها بفعالية. يمكن تنفيذ برامج توعية للعملاء لتعزيز وعيهم بأهمية إدارة المخاطر المالية والائتمانية.

- **المطلب الثالث : مدى التزام البنك بتطبيق مقررات بازل.**

رغم جهود البنك لمسايرة بازل 2 غير انه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر و تطوير نماذج لقياسها، لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى اغلب البنوك الجزائرية لهذا يحاول البنك الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 ، لكنه لم يطبق الإضافات التي جاءت بها على الدعامة الأولى خاصة منها كيفية حساب كفاية رأس المال، مكونات الأموال الخاصة ، مراجعة كل من مخاطر السوق و مخاطر الائتمان، الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية و نسبة الرافعة المالية ، إلا انه يطبق الاحتياطي الإضافي من خلال الالتزام بتشكيل وسادة الأمان التي تتكون من الأموال الخاصة القاعدية 2.5 % ولمسايرة الجوانب الأخرى للدعامة الأولى لاتفاقية بازل 3 اتخذ البنك الإجراءات التالية:

_الالتزام برفع معدل الملاءة من 8 % إلى 9.5 % ابتداء من سنة 2014 على أن تغطي الأموال القاعدية كلا من مخاطر القرض و العمليات و السوق بنسبة 7 على الأقل .

_مراجعة القواعد و القيود المفروضة على تركيز المخاطر و مساهمات المصارف من خلال إدراج عتبات جديدة لهذه التركيزات و توضيح المفاهيم المتعلقة بتقسيم المخاطر و نظام المساهمات أهمها الالتزام باحترام نسبة قصوى لا تفوق 25 من مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي تتعرض لها من نفس المستفيد و مبلغ أمواله الخاصة القانونية كما يجب أن لا تتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها البنك ثمانية أضعاف مبلغ أمواله القانونية.

أما بالنسبة لتطبيق الدعامة الثانية و الثالثة فلم يطبق البنك التحسينات التي أضافتها اتفاقية بازل 3 على الدعامة الثانية و الثالثة لاتفاقية بازل 2 إلا انه طرح مشروع قانون يخص تلك التحسينات لكن لم ينشره بعد كما انه لم يطرح كقانون بشكل نهائي.

خلاصة :

لقد كان لتطور أعمال البنوك التجارية و اتجاهها إلى تنويع مجال استخداماتها و ارتفاع التزاماتها خارج الميزانية تأثير كبير على القطاع البنكي على المستوى العالمي ، حيث ارتفعت مخاطر البنوك بدرجة كبيرة و هو ما أدى إلى ضرورة وضع معايير رقابية وجب احترامها .

وقد كانت اتفاقية بازل الأولى الخاصة بكفاية رأس المال في البنوك أول خطوة في اتجاه وضع معايير موحدة بين الدول غير أن هذه الاتفاقية تضمنت المخاطر المالية دون غيرها من المخاطر، لتضيف بعدها التعديلات التي تم إحداثها المخاطر السوقية .

كما أضافت اتفاقية بازل الثانية المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى إدراج دعامتين إضافيتين تمثلتا في انضباط السوق و عمليات الرقابة الاحترازية ، غير أن الممارسة العلمية وضحت أن البنوك تتعرض لمخاطر أخرى وهو ما جاءت به اتفاقية بازل الثالثة هذا و يعتبر معيار كفاية رأس المال الركيزة الأساسية و الدعامة التي تشترك فيها جميع الاتفاقيات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة البنكية .

خاتمـــــــــة

الخاتمـــــــــــــــــــة:

شهدت جميع القطاعات في السنوات الأخيرة تحولات و تغيرات عميقة على مستوى هياكلها ، بما فيها القطاع البنكي ، و ذلك نظرا للتحولات على المستوى العالمي و على الإقتصاد الجزائري.

يمكن القول إن استراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات بازل 2/3 تلعب دورًا حيويًا في ضمان استقرار النظام المصرفي وتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك . من خلال تقييم المخاطر، وتعزيز رأس المال، وتنويع المحفظة، وإدارة سيولة البنك، يتم تعزيز قدرة البنوك على التعامل مع التحديات المالية المحتملة والتخفيف من تأثيرها السلبي.

من خلال تطبيق مقررات بازل2/3 ، يتم تحسين إطار الرقابة المصرفية وتعزيز الشفافية والمسؤولية في قطاع البنوك .يتم توفير إرشادات واضحة للبنوك للامتثال لمتطلبات رأس المال والسيولة، وتنفيذ إجراءات للتقييم والتحكم في المخاطر المالية.

تنتج الاستراتيجية الفعالة وفق مقررات بازل 2/3 عن فهم شامل لمخاطر البنوك وتوظيف أدوات وتقنيات لإدارتها بفعالية .تقدم هذه الاستراتيجية فرصًا لتحقيق استقرار مالي دائم وزيادة الثقة في النظام المصرفي.

من المقترحات المستقبلية للدراسة، يمكن أن تركز على استكشاف تأثير مقررات بازل 2/3 على أداء البنوك وقدرتها على المنافسة والابتكار .يمكن أيضًا استكشاف تطورات جديدة في مجال إدارة المخاطر المالية وتحليلها وتوظيفها في مجال البنوك.

بشكل عام، تعد استراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات بازل 2/3 أداة أساسية لضمان استدامة واستقرار النظام المصرفي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي

و من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى القرض الشعبي الجزائري نلاحظ أن البنوك التجارية الجزائرية تحاول مواكبة التطورات التكنلوجية و الإقتصادية العالمية ، رغم حداثة نشأتها و هذا بإهتمامها المتزايد بهذا المجال سعيا إلى تطوير أنظمة البنوك من خلال إدخال الإعلام الآلي و التكنلوجيات الحديثة .

نتائج الدراسة:

_ نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية و تحليل جوانبها نذكر النتائج المتوصل اليها على النحو التالي:

- كفاءة مقرارات بازل في إدارة المخاطر(مقرارات بازل- استراتيجية إدارة المخاطر المالية- آليات و آساليب مواجهة المخاطر) شرط اساسي لتعظيم قيمه المؤسسة ونموها.
- يجب على المؤسسة ان تكون حذره في اتخاذها لإستراتيجيات لإدارة المخاطر المالية في البنوك.
- آليات و آساليب لمواجهة إدارة المخاطر تعتبر اهم القرارات المسؤولة عن عملية التعامل مع المخاطر، والتي على اثرها تتخذ مقرارات بازل 3/2.

_نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال محاولة إسقاط جوانب الدراسة النظرية على القرض الشعبي الجزائري -البيض- نستخلص النتائج التالية:

- يقوم القرض الشعبي الجزائري فرع ولاية البيض بمحاولة مجارات مقررات لجان بازل 3/2.

مقترحات الدراسة:

بناءً على الدراسة المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات بازل2/3 ، يمكن إدراج العديد من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين هذه الاستراتيجية نذكر منها :

- **تطوير إجراءات تقييم المخاطر** : يمكن تعزيز تقنيات تقييم المخاطر المالية في البنوك -مثل استخدام نماذج التحليل الاحتمالي وتحليل السيناريوهات المالية المحتملة .يمكن تحسين جودة البيانات وتوسيع نطاق تحليل المخاطر لضمان تمثيل شامل للمخاطر المالية المحتملة.
- **تعزيز إدارة سيولة البنك** : يمكن تحسين إدارة سيولة البنك من خلال تطوير نماذج تنبؤية للتحليل الاستنتاجي للاحتياجات المستقبلية للسيولة .يمكن تطوير خطط احتياطية للتعامل مع أزمات السيولة المحتملة وتنفيذ اختبارات الإجهاد بشكل منتظم.

- **تحسين التواصل والتعاون بين البنوك والمراجعين الخارجيين :** ينبغي تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك والجهات الرقابية والمراجعين الخارجيين . يمكن تنظيم ورش عمل ومنتديات لتبادل الممارسات الجيدة والمعرفة المتعلقة بإدارة المخاطر المالية.
- **تطوير القدرات التقنية :** يمكن تعزيز الاستخدام الفعال للتكنولوجيا والحلول المتقدمة لإدارة المخاطر المالية في البنوك .يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين قدرة البنوك على تحديد ومراقبة المخاطر المالية.
- **التركيز على التدريب والتوعية :** ينبغي أن تقوم البنوك بتعزيز برامج التدريب والتوعية للموظفين بشأن أهمية إدارة المخاطر المالية والامتثال لمقررات بازل .2/3 يمكن تطوير دورات تدريبية متخصصة وورش عمل لتعزيز الوعي والمعرفة حول أفضل الممارسات في هذا المجال.

هذه مجرد بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين استراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك وفق مقررات بازل .2/3 يجب أن يتم اختيار المقترحات المناسبة وفقًا لظروف واحتياجات كل بنك بشكل فردي.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في استراتيجية ادارة المخاطر المالية على أنها المؤسسة التي نالت إهتمام كبير من الباحثين إلا أنها لا تزال تحتاج إلى دراسات من أجل توضيح الأفكار أكثر، ويبقى المجال مفتوحا لدراسات ثراءاً لمعارفنا وتطلعاتنا ونظرا لمحدودية زمن الدراسة التي دفعتنا إلى التركيز على بعض الجوانب وإهمال الجوانب الأخرى التي لها صلة بموضوع البحث الجديرة بالإثراء والمناقشة مستقبلا والتي لم نتمكن من الاهتمام بها في بحثنا هذا.

في الأخير يبقى أن نشير إلى أن هناك جوانب متعلقة بالمواضيع التي تستحق الدراسة بعمق و يمكن أن تكون المواضيع لأبحاث مستقبلية نذكر منها على سبيل المثال :

- الرقابة المصرفية و دورها في تدعيم الإستقرار البنكي في الجزائر .
- تأثير متطلبات لجنة بازل الثالثة على إدارة المخاطر البنكية في إفريقيا .
- تحسين إطار إدارة المخاطر في ظل إقتراحات بازل في البنوك الجزائرية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

01. [1] – الإمام محمد ابن أبو بكر الرازي ،مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983

02. [1]– إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،مبادئ التامين ،دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005،ص05

03. [1]– أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر و التامين ،ط 1 ،دار الحامد، عمان ،الأردن 2007،ص22

04. [1] – "إدارة المخاطر: منهجية وتطبيقات"، تأليف: أحمد بن عمارة. ص 25 .

05. [1] – "إدارة المخاطر في الشركات"، تأليف: عبد الوهاب عبد الله.ص 17 .

06. [1] كتاب "Principles of Risk Management and Insurance" بواسطة George E. Rejda و Michael McNamara : يعتبر هذا الكتاب مرجعاً مهماً في مجال إدارة المخاطر والتأمين، حيث يشرح المفاهيم الأساسية والنظريات والأدوات المستخدمة في تحليل وتقدير المخاطر.

07. [1] الموقع الرسمي لمنظمة ISO (International Organization for Standardization): تنشر ISO مجموعة من المعايير المتعلقة بإدارة

الذي يوفر إطار عام لإدارة المخاطر ISO 31000المخاطر، مثل المعيار في جميع أنواع المنظمات.

08. [1] – – شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012.

09. [1]– حمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، 2006.

10. [1] – 1شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، 2012 ،ص: 327.

11. [1] – بوقرة رابح و حسين بلعجوز، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص: 02.

12. [1] – طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003 ،ص: 239.

13. [1] – عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة

14. العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف،21/ 20اكتوبر،2009 ،ص: 04.

15. [1] – "إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية: المفاهيم والتطبيقات"، تأليف: د. علي الجفالي ود. عبدالمحسن العتيبي.

16. [1] – حمد قارون، مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف1 ،الجزائر، 2013/2012 ،ص: 16.

17. [1] – ↑ Kezia Farnham (21/10/2021)، 9" أمثلة للمخاطر الإستراتيجية وكيفية التعامل معها بنجاح" ، Diligent ، تم استرجاعه في 2022/1/16. تم تحريره.

18. [1] – معهد المخاطر المالية (Global Association of Risk Professionals – GARP): يقدم هذا المعهد مجموعة من المصادر التعليمية والمعلومات حول إدارة المخاطر وتحليلها في مجالات مثل المالية والاستثمارات والتأمين.

19. [1] – ناصر سليمان ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الاول حول المنظومة و التحولات الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ايام 14و15 ديسمبر ، 2004, ص11 .

20. [1] – كتاب " Financial Risk Management: Models, History, and Institutions" بواسطة Allan M. Malz: يستكشف هذا

الكتاب مفهوم المخاطر المالية ويقدم نماذج وأدوات لتحليل وإدارة هذه المخاطر في المؤسسات المالية.

21. [1] كتاب " Risk Management and Financial Institutions– " : يتناول هذا الكتاب مفهوم المخاطر المالية وأدوات John C. Hullبواسطة تحليلها وإدارتها في سياق المؤسسات المالية.

22. [1] – براس محمد عباس العامري و صلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر) RAROC)في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ، العدد21 ،الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012 ،ص ص: 179 ،1

23. [1] – إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق، ص: 37 ،38.

24. [1] – مجلة Journal of Risk: تعتبر هذه المجلة منصة لنشر الأبحاث والمقالات المتخصصة في مجال إدارة المخاطر المالية، وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع المرتبطة بهذا المجال.

25. [1] – كتاب "The Essentials of Risk Management" بواسطة Michel Crouhy و Dan Galai و Robert Mark: يعرض هذا الكتاب مفهوم المخاطر المالية والمبادئ الأساسية لإدارة المخاطر في المجال المالي.

26. [1] – موقع Investopedia: يقدم موقع Investopedia مقالات وموارد تعليمية حول المخاطر المالية ومفاهيمها الأساسية. يمكنك العثور على تعاريف وشروحات للمصطلحات المالية المختلفة والمفاهيم المرتبطة بها.

27. [1] – طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص: 52.

28. [1] – طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص: 52.

29. [1] – 1 عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008 ،ص: 06.

30. [1] – "إدارة المخاطر المالية: النظرية والتطبيق" للدكتور إبراهيم العلمي والدكتور أيمن حجازي.

31. [1] – الموقع الرسمي لمنظمة Basel Committee on Banking Supervision: ينشر هذا الموقع التوجيهات والتقارير التي تغطي مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة على المخاطر المالية، بما في ذلك المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

32. [1] – "إدارة المخاطر المالية والتأمين" للدكتور ناصر السماني.

33. [1] – "سياسات الفائدة وأثرها على الاقتصاد" للدكتور نبيل الجابري.

34. [1] – "الفائدة وسعر الصرف والاستقرار المالي" للدكتور محمد بوعلاقي.

35. [1] عبد القادر شلابي، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية ،مقدمات لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول :إدارة المخاطر المالية و أثرها على الاقتصاديات دول العالم في جامعة أكلي امحنه أو لحاج بالبويرة أيام: 26-2013/22/27م

36. [1] – المواقع الرسمية للمؤسسات المالية وشركات التأمين: توفر المؤسسات المالية وشركات التأمين معلومات حول آليات وأساليب مواجهة المخاطر المالية التي يتبعونها، ويمكن الاستفادة من تقاريرهم ومنشوراتهم.

37. [1] – المرجع السابق .

38. [1] – معهد المخاطر المالية (Global Association of Risk Professionals – GARP): يقدم هذا المعهد مصادر ودروس تعليمية حول مهام إدارة المخاطر المالية، بما في ذلك تقييم المخاطر وإطارات العمل وأدوات التقييم.

39. [1] – "تقييم أداء إدارة المخاطر المالية" للدكتور عبد العزيز الفوزان.

40. [1] – 1 إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ص ص: 44 ،45.

41. [1] – شقيري نوري موسى و محمود إبراهيم نور، مرجع سابق، ص ص:317، 318.

42. [1] – كتاب " Financial Risk Management: Models, History, and Institutions" بواسطة Allan M. Malz: يستعرض هذا الكتاب العديد من الآليات والأدوات المستخدمة في مواجهة المخاطر المالية، مثل تقنيات التحوط واستخدام العقود المشتقة للتحكم في المخاطر.

43. [1] – مقالة " Risk Management Techniques for Active Traders" بواسطة Cory Mitchell: تعرض هذه المقالة مجموعة من

الأساليب والتقنيات التي يستخدمها المتداولون النشطون للتعامل مع المخاطر المالية، مثل تقنيات إدارة الحجم وتقنيات وضع وقف الخسارة.

44. طيبة عبد العزيز ، مرا يمي محمد ، بازل 2 و تسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11_12 مارس 2008 ، ص _93.

45. " – اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك" للدكتور حمد بن محمد الهاجري.

46. " – معايير بازل II وتأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتورة فاطمة الزهراء بومديان.

47. سمير الخطيب ، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك ،منهج علمي و تطبيقي عملي منشاة المعارف ، الإسكندرية 2005، ص22_23

48. " – تنفيذ معايير بازل II في البنوك الجزائرية وتحديات التطبيق" للدكتورة حنان سايحي.

49. " – المؤسسات المالية ومتطلبات بازل :II تأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتور عبد الرحمن بوشعالة.

50. " – تنفيذ معايير بازل II في البنوك الجزائرية وتحديات التطبيق" للدكتورة حنان سايحي.

51. " – معايير بازل II وتأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتورة فاطمة الزهراء بومديان.

52. " – المؤسسات المالية ومتطلبات بازل :II تأثيرها على البنوك الجزائرية" للدكتور عبد الرحمن بوشعالة.
53. " – التحولات المؤسساتية والتنظيمية في البنوك الجزائرية بموجب بازل "II للدكتور فوزي زكريا.
54. " – أهمية مقررات بازل في إدارة مخاطر البنوك: الحالة الجزائرية" للدكتور رضا سيدي عمر.
55. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 84 ، السنة 39، 14 شوال 1423 الموافق 18 ديسمبر 2002 ، ص 25– 31.
56. النظام رقم 04– 01 الصادر في مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية.

57. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 54 ، السنة 48 ، 4 ذو القعدة 1432 الموافق 2 أكتوبر 2011 .
58. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 47 ، السنة 48، الصادرة في 11 شوال 1433 الموافق ل 29 أوت 2012.
59. – شاكر القويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1989 ،ص 2
60. – فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري: إدارة البنوك (مدخل كمية استراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر الأردن ، ط2 ،2000 ، ص 13.

61. . – محفوظ لعشب :الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ط2 ، 2006، ص3
62. " – إدارة مخاطر البنوك وتطبيقات مقررات بازل في الجزائر" للدكتورة فاطمة الزهراء بومديان.
63. . – شاكر القزويني : مرجع السابق ذكره ، ص 25
64. – لطاهر لطرش : تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001 ، ص 13.
65. . – المرجع نفسه : ص25.
66. – كتاب أصول المحاسبة.د. خالد أمين عبدالله كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأردنية –عمان. جمعية عمال المطابع التعاونية1981
67. " – أهداف البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية: الحالة الجزائرية" للدكتورة فاطمة زهرة بنت عبد القادر.
68. " – دور البنوك في التنمية الاقتصادية وأهدافها في الجزائر" للدكتورة سهام بن علي.
69. – التخطيط والتنظيم في البنوك التجارية.د. نعمة الله نجيب الدار الجامعية الاسكندرية 2001
70. – رضا صاحب أبو حمد آل علي, إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر), دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, عمان, 2002 ,ط1 ,ص: 20.
71. – محمود يونس–عبد النعيم مبارك, مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية, الدار الجامعية, 2002/2003 ,ص: 264.

72. - رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص: 20

73. - عبد النعيم مبارك مباديء في الاقتصاد, الدار الجامعية, مصر, 1997 ,ص: 32.

74. - Ammour Ben halima, pratique et techniques bancaires, édition dahlab, Alger, 1997, p: 40.